الفقر وسوق العمل في العراق
دراسة تحليلية للمدة من (٢٠٠٧-٢٠١٢)

م.د. رجاء خضير عبود موسى الربيعي

Abstract :

Is one of poverty of the complex and interrelated phenomena that have implications for how people are social, economic and in physical dimensions only, but beyond the denial of emotion, health, education and even adequate housing, as well as the human right to freedom of expression and participation in the decision, so focused on a number of international organizations and the World Bank Many of the governments to follow the many programs to alleviate poverty and this depends on the diagnosis of poverty and the state of the country's economic and cultural level and economic which enjoys community indicators, judging from the above we have tried in this research to identify poverty in general and the extent of his relationship with the Iraqi labor market with raising the strategies that followed by the Iraqi state in the reduction of poverty and the extent of its success and to identify obstacles to work with, with the study of unemployment in the community and its relationship with poverty and the role of economic development plans and macroeconomic policies of the labor market to raise the real income of the Iraqi individual level and improving human development indicators (Income, education and health) to the ranks of developed countries, and concluded that poverty in Iraq, a temporary condition linked to the current situation will go away demise because it is a rich country economic in natural resources and has oil resources and other energy that works for generations to come as long as the country pursues sustainable development, which is human is the end and the means.

المستخلص

إن الفقر واحد من الظواهر المعقدة والمتشابكة والتي لها انعكاسات على أحوال الناس الاجتماعية والاقتصادية ولاتنحصر في الأبعاد المادية فقط وإنما تتعدى إلى الحرمان من العاطفة والصحة والتعليم وحتى السكن اللائق وكذلك حق الإنسان في التعبير عن الرأي والمشاركة في القرار، لذلك اهتمت العديد من المنظمات الدولية والبنك الدولي وكثير من الحكومات بإتباع برامج عديدة للتخفيف من حدة الفقر وهذا مرهون بتشخيص مؤشرات الفقر وحالة البلد الاقتصادية والمستوى الثقافي والاقتصادي الذي يحظى فيه المجتمع.
وانطلاقا من مما سبق حاولنا في هذا البحث عن التعرف على الفقر بشكل عام ومدى علاقته مع سوق العمل العراقي مع التطرق الى الاستراتيجيات التي اتبعتها الدولة في الحد من الفقر ومدى نجاحها وتحديد معوقات العمل فيها، مع دراسة البطالة في المجتمع العراقي وعلاقتها غير المباشرة مع سوق العمل والفقر ودور خطط التنمية الاقتصادية وسياسات الاقتصاد الكلي في رفع مستوى الدخل الحقيقي للفرد العراقي والارتقاء بمؤشرات التنمية البشرية(الدخل،التعليم.الصحة) إلى مصاف الدول المتقدمة، وتم التوصل الى ان الفقر في الاقتصاد العراقي حالة مؤقتة ترتبط بالأوضاع الحالية في الوقت الحاضر وسوف يزول بزوالها لأنه بلد نفطي ولديه الموارد النفطية والطاقوية الأخرى التي تعمل للأجيال القادمة طالما إن هذا لبلد ينتهج التنمية المستدامة التي تعتبر الإنسان هو الغاية والوسيلة.

المقدمة

يعد الفقر من اخطر المشاكل الاقتصادية التي تواجه البشرية جمعاء لما له من انعكاسات مريرة على حياة الناس الصحية والاجتماعية والتعليمية، وبرزت ظاهرة الفقر للعيان في العراق في فترة التسعينات من القرن الماضي لأسباب تتعلق بالحروب الداخلية والخارجية مع فرض الحصار الاقتصادي على العراق من قبل المنظمات الدولية،وكذلك لسياسة الأنظمة السابقة باستخدام الموارد المتاحة وتسخيرها إلى نفقات الحروب وبناء السلطة،والتي عاش فيها السكان شغف العيش اضطروا فيه إلى العمل الإضافي والاعتماد على مفردات البطاقة التموينية، وعلى ذويهم من كان في الخارج أو بيع مقتنياتهم.و يعد الفقر من اكبر التحديات التي تواجه العالم. ويعد القضاء عليه ضرورة اقتصادية وسياسية فضلا عن إنها ضرورة أخلاقية لذلك بادرت الدولة العراقية بإجراء العديد من برامج التخفيف من الفقر منها تطبيق برامج الحماية الاجتماعية والبطاقة التموينية والقروض للمشاريع الصغيرة وغيرها.
وسوف تركز الدراسة على دراسة أسباب هذه الظاهرة مع تبيان علاقتها مع سوق العمل العراقي مع وضع المعالجات والحلول للقضاء على هذه الظاهرة التي باتت تشكل تحديا يستحق الدراسة والتحليل.

أولا: أهمية البحث:

تتجلى أهمية البحث في دراسة ظاهرة الفقر في العراق بوصفه ظاهرة خطيرة تمس حياة المجتمع الصحية والتعليمية والثقافية، وتشخيص مسبباتها ومدى علاقتها مع مؤشرات التنمية و سوق العمل العراقي،مع التعرض الى استراتيجيات الدولة العراقية في التخفيف من حدة الفقر.

ثانيا: هدف البحث:

إن من أهم أهداف البحث هي:

١. دراسة واقع الفقر في الاقتصاد العراقي وأسبابه وسبل معالجته.

٢. دراسة بعض مؤشرات الفقر وربطها بإمكانية سوق العمل العراقي.
٣. دراسة إجراءات وخطط الدولة العراقية في تخفيض الفقر وتبيان مدى نجاحها في حل مشكلة الفقر.

ثالثا: مشكلة البحث:

تتجسد مشكلة البحث بفشل السياسات السابقة قبل عام ٢٠٠٣ في حل مشكلة الفقر في العراق ،اذ أنها توجهت نحو عسكرة الاقتصاد والحروب التي أدت إلى خسارة كبرى في الدخل القومي العراقي وأثقلته بالديون وقوضت من فرص الاستثمار ومشاريع التنمية مما قلل من فرص العمل للقوى العاملة العراقية مصحوبة بانخفاض دخولهم الحقيقية الى دون مستوى الكفاف مما انعكس على معاناتهم شغف العيش والبؤس والشقاء ليس له مثيل على مر التاريخ.

رابعا: فرضية البحث:

ان إتباع برامج وسياسات تخفيض حدة الفقر من قبل الدولة مع تحسين سوق العمل مقرونة بتشريعات قانونية تتوخى الدقة والشفافية في تشخيص مواطن الفقر،مع العدالة في إعادة توزيع الدخل القومي وتحسين مستوى دخول الأفراد كفيله في خفض معدلات الفقر في العراق.

خامسا: هيكلية البحث:

تتناول هيكلية البحث بالتعرف على الجوانب النظرية للفقر وسوق العمل مع التعرض على اتجاهات الفقر في العراق وأسبابها مقرونة في الحلول والمعالجات والنتائج.

أولا:العلاقة بين الفقر وسوق العمل(إطار نظري)

١ -الفقر:

الفقر واحد من القضايا التي حظيت باهتمام الباحثين على اختلاف تخصصاتهم ، وهو ظاهرة معقدة من حيث أبعادها الاقتصادية والاجتماعية و ذات أبعاد نفسية وإنسانية ومن المفاهيم التي لايوجد له تعريف متفق عليه،لكن معظم الباحثين يعرف الفقر (التكلفة النقدية لفرد معين،في زمان ومكان معين، للوصول إلى مستوى رفاه مرجعي)وحيث يعرف مستوى الرفاه بدالة المنفعة في نظرية المستهلك[١]. وعرفه البنك الدولي(عدم القدرة على تحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة) [٢]كما يعرف الفقر بانه (ظروف من الحياة محدودة جدا،بفعل سوء التغذية والأمية والمرض والبيئة المتدهورة ومعدلات مرتفعة لوفيات الأطفال الرضع وتوقع متوسط عمر منخفض[٣]) ويعتبر البنك الدولي الفقر مشكلة إنتاج وان مجرد التخفيف من حدته يعد استثمارا. وتتصدر الأهداف الإنمائية للألفية الثانية هي القضاء على الفقر المدقع والجوع بحلول [٤]٢٠١٥. وان المحددات

[١] - المعهد العربي للتخطيط،الكويت،الآلية النظرية لخط الفقر،، ١٩٩٠،ص١
[٢] - د. احمد خليل الحسيني،الفقر والدولة،وزارة التعليم العالي والبحث العلمي،جامعة بابل،٢٠١٠،ص٣٩
[٣] - د،علي حنوش،العراق مشكلات الحاضر وخيارات المستقبل،دار الكنوز الأدبية للنشر،ط١ ، ٢٠٠٠،ص١١٧
[٤] - علي عبد القادر علي- المعهد العربي للتخطيط،٢٠٠٥،ص٣

الأساسية حسب إحصاءات البنك الدولي يمكن ان يأخذ الفقر مستويين هما[١]:

أ - الفقر المدقع:

وهو الفقر المتمثل بانخفاض مستوى الدخل الذي لايستطيع عنده الفرد الإنفاق على المواد الغذائية الأساسية، ومن ثم يعاني الفقير من أمراض سوء التغذية، وحسب تقديرات البنك الدولي ان مستوى الدخل الذي يقل عن دولار يوميا للفرد يعد فقيرا ضمن الفقر المتقع.

ب -الفقر المطلق:

ويعرف بمستوى دخل الفرد الذي لايكفي لتلبية الاحتياجات الأساسية من غذاء وكساء ومسكن وتامين الوصول إلى التعليم الأساسي والرعاية الصحية ،ووسائل الرعاية الاجتماعية وتقديرات البنك الدولي تحدده بالدخل الذي يقل عن دولارين يوميا.ويوجد خط يسمى خط الفقر والذي يمكن من خلاله معرفة عدد الفقراء ونسبتهم في المجتمع[٢]. وتتفاوت قيمة خط الفقر المطلق بين المجتمعات بسبب التباين الثقافي والاجتماعي،ودرجة التطور الاقتصادي والتقني كما تتفاوت من بلد إلى أخر، ويكثر استخدامه في البلدان النامية[٣].ولقياس الفقر هناك خطان

الأول: الخط الوطني للفقر:

وهو يقيس الفقر حسب مستوى البلد، معتمدا على العادات الاستهلاكية للأفراد و يحاول تبيان ظروف معيشة الفقراء استنادا إلى الحد الأدنى للاحتياجات الأساسية.

الثاني: الخط الدولي للفقر:

ويستخدم للمقارنات الدولية[٤]، إذ يبين الفوارق القائمة بين الدول من حيث فقر القوة الشرائية وتقوم هذه الطريقة على أساس ان الفرد الذي لايمكنه الحصول على حزمة استهلاكية شاملة بقيمة دولار أمريكي في اليوم(مقوما بالقوة الشرائية الثابتة) يعد فقيرا[٥].

ومع صدور تقارير التنمية البشرية لعام ١٩٩٧ اخذ مفهوم الفقر أبعادا جديدة تعدت معيار الدخل والحاجات الأساسية ، ليتجسد في الحرمان من الفرص والخيارات والتي هي في غاية الأهمية للتنمية البشرية،وهي العيش حياة طويلة في صحة وإبداع،والاستمتاع بمستوى معيشي لائق وبالحرية والكرامة واحترام الذات[٦]. ويمكن القول إن الفقر حالة من الحرمان تتجلى في انخفاض استهلاك الغذاء وتدني الأوضاع الصحية والسكن والمستوى التعليمي وقلة الفرص وانعدام الأصول الرأسمالية والمدخرات،وعدم القدرة على مواكبة الآخرين.وقد عرف البيان الصادر عن القمة العالمي للأمم

---

[١] -صباح رحيم مهدي الاسدي، مستقبل التنمية البشرية في ضوء مستجدات البيئة الاقتصادية في العراق، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة،٢٠١٠،ص٧٠

[٢] - عبد الرزاق الفارس،الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،الطبعة الأولى،٢٠٠١،ص٣٤

[٣] -د.طارق فاروق الحصري،الآثار الاجتماعية لبرامج الإصلاح الاقتصادي،البطالة-الفقر،التفاوت في توزيع الدخل، المكتبة العصرية للنشر،٢٠٠٧، ص٢٣٤

[٤] - صباح رحيم مهدي الاسدي،مصدر سابق،ص٧١

[٥] - جامعة الدول العربية،المنظمة المنظمة العربية للتنمية الزراعية،دراسة اتجاهات ومؤشرات الفقر في الدول العربية،٢٠٠٩، ص٩

[٦] - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ١٩٩٨،ص٢٥

المتحدة حول التنمية الاجتماعية عام ١٩٩٥ مفهوم الفقر(الافتقار إلى الدخل المادي وموارد الإنتاج الكافية لضمان إشباع الحاجات الأساسية ولضرورية لمواجهة الحياة،وتجنب الجوع وسوء التغذية،والحرمان من الخدمات الأساسية كالصحة والتعليم وعدم الحصول على مصادر المياه النقية،والسكن الملائم إضافة الى عدم المشاركة في صنع القرار في الحياة المدنية والسياسية.[١] ومن الأبعاد الأساسية للفقر التي حددها البنك الدولي عام ٢٠٠٠\٢٠٠١هي الفرص وتتضمن غياب فرصة الوصول إلى أسواق العمل والحصول على عمل، والقدرات التي تعني غياب القدرة في الحصول على بعض الخدمات مثل التعليم والرعاية الصحية ، والأمان الذي يعبر عن القابلية للتعرض إلى المخاطر الاقتصادية والعنف المدني والمنزلي ، والتمكين الذي يعني عدم القدرة على المشاركة إبداء الرأي في الأسرة والمجتمع[٢]. ويشار إن النمو الاقتصادي ضروري للتخفيف من الفقر لكنه شرط غير كافي مالم ترافقه فرص التشغيل ووصول الفقراء إلى الموارد والأصول المنتجة وتحسين فرص العيش الكريم.

ج: مؤشرات الفقر:

توجد عدة مؤشرات لقياس الفقر منها مؤشر تعداد الرؤوس و فجوة الفقر و شدة الفقر بالإضافة إلى مؤشر الفقر البشري والذي يعكس هذا المؤشر تقارير التنمية البشرية الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ويحدد أبعاد الفقر من أوجه ثلاث هي[٣]:

١. الحرمان من الحياة المديدة موفورة الصحة وتقاس بالاحتمال القائم عند الولادة لعدم البقاء على قيد الحياة حتى بلوغ سن الأربعين
٢. الحرمان من المعرفة والقراءة ويقاس بمعدل الأمية بين البالغين
٣. الحرمان من مستوى الرفاه الاجتماعي ويقاس بمتوسط النسبة المئوية لكل من المحرومين من مياه الشرب النقية، والعاجزين عن الوصول للرعاية الصحية،وناقصي الوزن لصفوف الأطفال دون سن الخامسة

٢ -سوق العمل:

لقد أكدت الأدبيات الاقتصادية على إن (ادم سميث) عد العمل هو مصدر الثروة وان زيادة الثروة تتوقف على زيادة الإنتاجية ،والعمل بمعناه الاقتصادي(يشمل كافة الجهود الفكرية والعضلية التي يبذلها الإنسان لإنتاج السلع الاقتصادية والخدمات بصورة اختيارية ويشترط في العمل ان يكون بشريا،وان هذه الجهود يجب ان تكون اختيارية وليست قهرية او إجبارية ويعد احد عناصر الإنتاج المهمة وهي(الأرض ،العمل،رأس المال،التنظيم) وان عائد العمل هي الأجور[٤] ،واتخذت الأجور إشكال مختلفة عبر المدارس الاقتصادية وكانت محطة جدل مهمة انعكست قي تبني العالم

[١] -جامعة الدول العربية،المنظمة المنظمة العربية للتنمية الزراعية،مصدر سابق، ص٦
[٢] - المصدر نفسه،،ص٥
[٣] -- المصدر نفسه،ص١١

[٤] -د،حسين عمر، مبادئ المعرفة الاقتصادية،منشور ذات السلاسل، الطبعة الاولى،الكويت،١٩٨٩.ص٨١

أنظمة اقتصادية رأسمالية أو اشتراكية، ويتوقف حجم القوى العاملة على حجم السكان وبنية المجتمع،وهم جميعا مستهلكون وان قسما قليلا منهم يمارسون العملية الإنتاجية الأمر الذي يتطلب معرفة حجم هذا القسم الذي يقوم بالعمل ويصنف السكان من حيث فئة العمر ثلاثة أصناف:

١. فئة السكان التي تقل أعمارهم عن٢٠عاما
٢. فئة السكان التي تزيد أعمارهم عن ٦٠ عاما
٣. فئة السكان التي تتراوح أعمارهم بين٢٠ و٦٠ عاما

ان الفئة الأخيرة هي النشطة اقتصاديا و تلعب دورا أساسيا في العملية الإنتاجية داخل المجتمع ومسؤولة عن إعالة الفئات الأخرى لذلك اصطلح على تسميتها بالقوى المنتجة.وان إنتاجية العمل تعتمد على البيئة التي يعيش فيها العامل والخبرة العلمية للعامل وظروف العمل وعدد ساعاته، فضلا عن الحوافز المعنوية والمادية التي تحفز العامل على زيادة الإنتاج.وتتعرض القوى العاملة في النظام الرأسمالي إلى البطالة بسبب الأزمات الدورية التي يتعرض لها هذا النظام[١]. وتتكون السوق كما هو معروف من لقاء جانبي العرض والطلب والتي يتم بموجبهما تحديد كميات كل منهما والأجور المقابلة كما يتم فيها توزيع الموارد العمل على مختلف القطاعات الاقتصادية.

ا- الطلب على العمل:

هو احد جانبي سوق العمل ويشتري او يستأجر رب العمل خدمات العمل من السوق مقابل ما يدفعه من اجر للعاملين،ويتميز الطلب على العمل بأنه طلب مشتق أي طلب العمل ليس من اجل الاستهلاك وإنما لإنتاج سلع وخدمات أخرى،ويرتبط الطلب على العمل بعوامل متعددة أهمها مستويات الأجور الحقيقية والتقانة والطلب على المنتج وأسعار المنتج.

ب – عرض العمل:

ويقصد بعرض العمل، عدد الأيدي العاملة المتمثلة بالجهد المعروض فعلا او المستعد للعمل خلال فترة زمنية معينة،وهو مرادف لاصطلاح القوى العاملة وهو يمثل ذلك الجزء من المجموع الكلي للسكان الذين تقع أعمارهم بين ١٥-٦٠ سنة ويتكون عرض العمل من أصحاب العمل الذين يديرون نشاطا اقتصاديا معينا لحسابهم ويشغلون الآخرين تحت إدارتهم إضافة الى العاملون والأجراء والعمال العائليون ويتأثر عرض العمل في حجم السكان وساعات العمل وحرية اختيار العمل والتركيب النوعي للسكان فضلا عن الهجرة والنزوح[٢]. وبالتالي فان توازن العرض والطلب يجريان في السوق ويحددان في سوق حرة كاملة في وقت واحد الكميات المعروضة والمطلوبة والأجر الذي يرافق تلك الكمية.

ثانيا: اتجاهات الفقر في العراق للمدة(٢٠٠٧ -٢٠١٢)

ا- الخلفية التاريخية للفقر في العراق للمدة (١٩٩٥ – ٢٠٠٧)

لقد أدت الحرب مع إيران في الثمانينات من القرن الماضي إلى تدهور أوضاع السكان خاصة المناطق الحدودية في الوسط والجنوب.فقد أدت إلى نزوح السكان من المحافظات الجنوبية وخاصة ألبصره وميسان إلى المدن الأبعد عن خط الحرب الأمر الذي ساهم في إرباك الوضع السكاني في تلك المناطق

---

[١] - د .مدحت القريشي،تطور الفكر الاقتصادي،دار وائل للنشر والتوزيع،الأردن عمان،الطبعة الأولى،٢٠٠٨،ص١٢١

[٢] - د كريم مهدي الحسناوي، مبادئ علم الاقتصاد، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي،وزارة التعليم العالي والبحث العلمي،مكتبة السنهوري،بغداد،٢٠١٢،ص١٢٤

وافتقارهم،لقد أفضت عسكرة الاقتصاد إلى نتائج خطيرة منها تزايد أعداد الجيش وتضاعف الإنفاق علية مرات فقد بلغ ما مخصص رسميا للجيش والتصنيع العسكري مانسبته ٦٨% من الميزانية العامة وهو صوره متطرفه لتبديد موارد المجتمع العراقي[١].ويرى المراقبون إن دخول العراق في حرب طويلة مع البلد المجاور إيران انتحارا لالبس فيه، حيث كان يحتكم على ٤٠ مليار دولار فائضا عام ١٩٨٠ أصبح مدينا خلال سنوات الحرب الثمان، وانتهت الحرب بديون تتراوح بين(٨٠- ١٠٠) مليار دولار بعضها ديون عربية وبالأخص تعود للمملكة العربية السعودية والكويت لتمويل الحرب،والأخرى قروض أجنبية مدنية وعسكرية ممنوحة من حكومات ومؤسسات ومصارف عربية تقدر(٣٥) مليار دولارو(١١) مليار دولار تعود إلى الاتحاد السوفيتي سابقا وبلدان أوربا الشرقية[٢].

لقد لاحت بوادر ظاهرة الفقر في التسعينات من القرن الماضي والتي كانت ترتبط مسبباتها في الحروب والحصار الاقتصادي ،اذ أثرت الظروف الاقتصادية المتردية حلال الحصار على نحو واضح في نسيج المجتمع العراقي، والعامل المهم الذي يحدد شكل السلوك الاجتماعي هو الفقر المتدقع للذين يعيشون على دخل القطاع العام والذين يشكلون ٤٠% من السكان،الذين اعتمدوا العمل الإضافي غير المجدي والتشبث في الإعانات من أقاربهم أو حتى بيع مقتنياتهم المنزلية،وتقدر دائرة الشؤون الإنسانية في الأمم المتحدة ان أكثر من (٤) ملايين عراقي قد اجبروا على الدخول في حالة فقر قصوى[٣].يتباين توزيع الفقراء بين الريف والحضر ففي الوقت الذي يسكن حوالي ثلثي السكان في الحضر فان نصف الفقراء يوجدون في الريف ، وهذا يعكس تخلف الأحوال الاجتماعية والاقتصادية للحد الذي يجعل من بيئة الريف مولدة للفقر ويعزز القول ارتفاع معدل الخصوبة للسكان اذ ن معدل النمو السكاني في الريف٣,٥% سنويا مقارنة مع٢,٧% في الحضر[٤].وبعد عام ١٩٩٠ تدهورت وتراجعت فاعلية مؤسسات الدولة وتعرضت للاهتزاز والضعف،فقد شحت موارد الدولة على الإنفاق الاجتماعي والخدمات وتحديدا في موضوع الغذاء والدواء،واتسعت دائرة الفقر وتدهورت البيئة الاجتماعية، وتفشت أجواء عدم الأمان والاستقرار على المستويين الفردي والعام[٥].وشهد حجم الناتج المحلي الإجمالي تراجعا من ١٥,٩ مليار دينار عراقي عام ١٩٨٨ إلى ٣،٥مليار دينار عام ١٩٩٤، وقد استمر هذا الوضع لحد ٢٠٠٣ بعدها شهد الاقتصاد العراقي تحسن ملحوظ في رواتب الموظفين ومستوى دخلهم الحقيقي وزادت التعيينات في القطاع العام لكن انحسرت تلك الفرص عند الأزمة العالمية في ٢٠٠٨ وادي انخفاض أسعار النفط وضعف الطلب العالمي على النفط إلى حصول عجز كبير في موازنة ٢٠١٥ مما قلل من فرص

---

[١] - د. حسن لطيف كاظم الزبيدي،الفقر في العراق،مقاربة من منظور التنمية،بحوث اقتصادية عربية،العدد ٣٨،ربيع ٢٠٠٧، ص١٠١

[٢] - عصام الخفاجي، الاقتصاد العراقي بعد الحرب مع إيران، مجلة الفكر الاستراتجي لعربي،بيروت،نيسان ١٩٩٠،ص١٣

[٣] - د. حسن لطيف كاظم الزبيدي،الفقر في العراق،مقاربة من منظور التنمية،المصدر نفسه، ص١٠٣

[٤] - العراق. الإستراتيجية الوطنية لتخفيف الفقر،٢٠٠٩،ص١٠

[٥] - علي ،حنوش،العراق مشكلات الحاضر وخيارات المستقبل،دراسة تحليلية عن مستويات تلوث البيئة الطبيعية والبيئة الاجتماعية،بيروت دار الكنوز الأدبية.٢٠٠٠،ص٢٠٦

التشغيل في القوى العاملة . والجدول(١) يبين بعض مؤشرات الفقر في العراق، اذ ان خط الفقر الإجمالي بلغ نحو ٢٢,٩الف دينار للفرد في الشهر،في حين بلغت فجوة الفقر في الريف٩% وهي أعلى من مثيلاتها في الحضر والبالغة ٢,٧% مما يعني وجود فقر في الريف بسبب وجود نسبة بطالة مقنعة وحرمان وعدم مشاركة المرأة الريفية في العمل بسب العادات والتقاليد الاجتماعية فضلا عن نزاعات الملكية وعدم حصول القطاع الزراعي على نصيبه من الاهتمام بسبب الحروب والنزاعات والاحتلال وعمليات التهجير والإرهاب.وكان لأحداث العنف أثرا كبيرا في زيادة عدد النازحين وصولهم إلى ٢،٥ مليون اي٦%من سكان العراق لعام ٢٠١٤.ووصول أعداد اللاجئتين تبعا لبيانات مفوضية شؤون الاجئيين التابعة إلى الأمم المتحدة بحوالي ٥٠٠٠٠الف لاجئ موزعين على ٢٠٠بلد حسب مسوحات للفترة،٢٠٠٧-٢٠١٢ .

جدول(1)

بعض مؤشرات الفقر في العراق لعام (2007)

المؤشر	القيم والمؤشرات	2007
	الوطني	76.9
خط الفقر(الف دينار\فرد\شهر	الغذاء	34,3
	غير الغذاء	42,6
	الإجمالي	22.9
نسبة الفقر(%)	الحضر	16.1
	الريف	39.3
	الإجمالي	6,9
عدد الفقراء مليون نسمه	الحضر	3,5
	الريف	3,4
	الإجمالي	4,5
فجوة الفقر%	الحضر	2.7
	الريف	9,0
	الإجمالي	4.5

المصدر: -- العراق، وزارة التخطيط، الإستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر،الطبعة الأولى،2009ص8

ب- دراسة مؤشرات الفقر في العراق للمدة(٢٠٠٧- ٢٠١٢):

أن الاعتماد على مؤشرات الفقر تمكننا من معرفة عدد الفقراء وغير الفقراء ونسب الفقر والفجوة الفقر ،وأظهرت نتائج هذا التقرير أن نسبة الفقر في العراق في عام ٢٠٠٧م بلغت نحو ٢٢,٩% وان الفقر يتركز في الريف بدرجة أعلى من الحضر إذ بلغت نسبة الفقر فيهما ٣٩,٣%و١٦,١%على الترتيب وهذا يعني يصنف ما يقارب من ٦,٩ مليون من مجموع سكان العراق الذين يزيد عددهم ٣٠ مليون نسمة ضمن فئة الفقراء نحو نصف العدد الكلي من السكان الفقراء ٣,٤٤مليون يعيشون في مناطق الريفية ونصفهم في مناطق الحضرية ٣,٤٥ مليون . .إلاّ أن التقرير أظهر إن الفقر ليس عميقا إذ بلغت فجوة الفقر ٤,٥%لكنها تزيد في الريف على ثلاثة أمثال ما هي عليه في الحضر[١]، أما في عام ٢٠١٢م فقد انخفضت نسبة الفقر في العراق إلى ١٨,٩% وأيضا انخفضت نسب الفقر في مناطق الريفية والحضرية إذا بلغت فيهما نحو ٣٠,٧% و١٣,٥% على التعاقب ألا أن الفقر يتركز في ريف بدرجة أعلى من الحضر ، يصنف ما يقرب ٦,٤ مليون من مجموع سكان العراق الذين يزداد عددهم عن ٣٤ مليون نسمة ضمن فئة الفقراء ونحو أكثر

(١)-الإستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر((الخلاصة))،اللجنة العليا لسياسات التخفيف من الفقر ،مصدر سابق ، ٢٠٠٩،ص١

من نصف العدد الكلي من سكان الفقراء ٣,٣ مليون شخص يعيشون في مناطق الريفية ونحو ٣,١ مليون شخص يعيشون في مناطق الحضرية ، في حين بلغ مؤشر فجوة الفقر في العراق لعام ٢٠٠٧م نحو ٤,٥ وبلغت في الريف والحضر نحو ٩,٠ و٢,٧ على التعاقب وتزيد الفجوة الفقر لسكان الريف على ثلاثة مرات نسبتها لسكان الحضر في حين انخفضت نسبيا فجوة الفقر في العراق لعام ٢٠١٢ م إذ بلغت نحو ٤,١ % وتزاد فجوة الفقر لسكان الريف على نسبتها لسكان الحضر ويتضح من ذلك أنَّ فجوة الفقر في العراق منخفضة للغاية مقارنة بالعديد من الدول الأخرى في عامين ولا يعني هذا ان هناك نسبة أعلى من السكان الريف من الفقراء فحسب بل يعاني أيضا أن سكان الريف نسبيا هم أكثر فقراً . في ما يتعلق بفجوة الفقر فقد أظهرت مؤشرات الفقر أن متوسط دخل الفرد الشهري في العراق في عام ٢٠٠٧ م بلغ نحو ١٠٠٠,٨ في حين بلغ في الريف نحو ٧٨٤,٥ وفي الحضر نحو ١٠٧٧,٧ وهذا يتضح أن الإنفاق الفرد يزداد في الحضر أكثر من الريف يزداد الدخل في مناطق الحضرية عن المناطق الريفية . في حين ارتفع متوسط الأنفاق الفرد الشهري في عام ٢٠١٢م إلى ١٨٠٤,٧ وكذلك ارتفع في الحضر والريف إلى ١٨٧٣,٤ و١٦٥٦,٨ على تعاقب وهذا الارتفاع في متوسط الأنفاق الفرد أدى إلى تخفيض من نسب الفقر في العراق عام ٢٠١٢انظر الجدول (٢) .

الجدول (2)

يبين مؤشرات الفقر في العراق(2007-2012)

المؤشر	القيم المؤشرات	لعام 2007	لعام 2012	التغير للمدة 2007و2012
خط الفقر (ألف /دينار /فرد/شهر)	الوطني	76.89	105.5	37.20
	المكون الغذائي	34.25	50.47	47.37
	المكون غير الغذائي	42.64	55.03	29.05
نسبة الفقراء	حضر	16.1	13.5	16.14-
	ريف	39.3	30.7	21.8-
	إجمالي	22.9	18.9	17.4-
عدد الفقراء/ مليون فرد	حضر	3.4	3.1	8.8-
	الريف	3.5	3.3	5.7-
	إجمالي	6.9	6.3	8.6-
عدد السكان بالمليون نسمة	العراق	30	34	13
متوسط أنفاق الفرد الشهري (ألف دينار)	حضر	163.4	276.3	69.0
	ريف	103.0	185.4	80
	إجمالي	145.8	247.4	69.6
مؤشر فجوة الفقر	حضر	2.7	2.5	0.2
	ريف	9.0	7.6	1.4
	إجمالي	4.5	4.1	0.4
مؤشر شدة الفقر (مربع فجوة الفقر)	حضر	0.7	0.7	0
	ريف	3.1	2.7	- 12.9
	إجمالي	1.4	1.4	0

جمعها ونظمها الباحث بالاعتماد على :

-اللجنة الفنية لسياسات التخفيف من الفقر في العراق، نتائج العامة لقياس الفقر في العراق لعام 2013م .

-العمود الثالث تم احتساب من قبل الباحث

٢- بعض مؤشرات التنمية البشرية وعلاقتها مع اتجاهات الفقر في العراق:

لقد عرف أول تقرير للتنمية البشرية عام ١٩٩٠ الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة بأنها(توسيع الخيارات أمام الناس)[١]، وتمثل هذه

[١] - د. حسن لطيف الزبيدي، صادق جبر فخري،الإرهاب وآثاره في التنمية البشرية في العراق،جامعة الكوفة،كلية الإدارة والاقتصاد، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية،النجف الاشرف،ص٢٣٤

الخيارات في ان يعيش الناس حياة مديدة وبصحة، وان يكونوا متعلمين ويتمتعوا بمستوى معيشي لائق،وخيارات إضافية تشمل الحرية السياسية وحقوق الإنسان المكفولة واحترم الإنسان لذاته.وانطلاقا مما سبق لابد من دراسة بعض مؤشرات التنمية البشرية وعلاقتها مع الفقر.

ا –الدخل والفقر(٢٠٠٧- ٢٠١٢):

يعد الدخل من العناصر الرئيسة في التنمية البشرية، وان مؤشر الدخل يعبر عنه بمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، والعقوبات الاقتصادية التي تعرض لها العراق في التسعينات من القرن الماضي قد ساهمت بتدني نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي اذ انخفض دخل الفرد إلى ثلث ماكان عليه عام ١٩٨٨ وفقا لتقديرات منظمة الغذاء والزراعة الدولية (FAO)[١]. مما أثقل كاهل الأسرة العراقية حتى صارت تنفق ٦٢% من دخلها على الغذاء[٢].و يعد النمو الاقتصادي من العوامل المؤثرة في الفقر فكثير من الدراسات الإحصائية أكدت على وجود علاقة مابين نسبة النمو في الدخل القومي ومؤشرات الفقر النقدية وغير النقدية وأثبتت إن النمو شرط ضروري لتخفيف حدة الفقر وفي نفس الوقت ان سوء توزيع الدخل بين الأفراد المرافق لعملية النمو الاقتصادي ممكن ان يعيق او يعرقل نتائج النمو الاقتصادي بل يزيد من حدة الفقر واتساع دائرته في المجتمع[٣].وبالتالي يزداد الأغنياء ثراءا لأنهم يمتلكون رؤوس الأموال والأصول الإنتاجية والفقراء بؤسا لأنهم لايمتلكون سوى قوة العمل ذات الأجور المنخفضة قياسا لعوامل الإنتاج الأخرى.

لقد تأثر الناتج المحلي الإجمالي بعدة عوامل أدت إلى انخفاضه قبل عام ٢٠٠٣ وأبرزها فرض الحصار الاقتصادي وتعطل نسبه كبيرة من الطاقات الإنتاجية لمنشاة القطاع العام وارتفاع كلفة تأهيل المنشات من الناحية المالية، لكن تحسن للأعوام مابعد ٢٠٠٣ نتيجة للاستقرار السياسي والاقتصادي واستئناف تصدير النفط لكن انخفض متوسط الناتج المحلي من ٥١٣٥٢٦٢,٧ دينار عام ٢٠٠٨ إلى ٤٤٢٣٦٨٦ دينار عام ٢٠٠٩ . الجدول(٣)

جدول(3)

الناتج المحلي الإجمالي ومتوسط نصيب الفرد للمدة(2007- 2012)

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة(مليون) دينار	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي(دينار)
2007	48510.6	3754986
2008	51716.6	5135262.7
2009	56527,0	4423686
2010	60632.6	5301096.7
2011	64.081.7	6.7
2012	68.285,8	7.2

المصدروزارة التخطيط،دائرة السياسات الاقتصادية والمالية، تقرير الاقتصاد العرقي لعام 2010ص20 ،البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، النشرة السنوية لعام 2012ص80

[١] - ،علي حنوش،العراق مشكلات الحاضر وخيارات المستقبل، مصدر سابق،ص١٥٧

[٢] - وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي وبيت الحكمة، التقرير الوطني لحال التنمية البشرية لعام ٢٠٠٨، المطابع المركزية،الاردن، ٢٠٠٩.ص٤١

[٣] - حيدر مجيد عبود الفتلاوي دور السياسات المالية في معالجة الفقر في العراق.أطروحة دكتوراه،كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة ،الكوفه، ٢٠٠٩،ص٥٧

مما تقدم يرى الباحث انه على امتداد فترة الخمس سنوات من ٢٠٠٧-٢٠١٢ شهد الناتج المحلي للعراقي نمو بمعدل تراكمي يزيد عن ٤٠% وفي الوقت نفسه شهد السكان نمو مايقارب(٤) مليون شخص او بمعدل سنوي فدره ٢,٥% الى ٣%. ومع ذلك فان الاستهلاك الواقعي وهو الأساس في قياس الفقر،شهد نمو بمايعادل١% سنويا اومن ناحية الاصطلاح التراكمي بحدود ٩% على امتداد الخمس سنوات.

ب- التعليم والفقر:

تتكفل الدولة في العراق بالإنفاق على التعليم ويشكل التمويل الحكومي ما نسبته ٩٠% من إجمالي ماتحتاجه العملية التعليمية من تخصيصات مالية. وهذا يعكس المساهمة البسيطة للأسرة العراقية فيه.ويشكل نقص التعليم إحدى خصائص الفقر باعتبار ان ضعف نوعية وجودة التعليم تكون فرصة لزيادة الفقر من خلال ارتفاع نسبة الأمية والتسرب وهذا المعدل يسمى بمعدل المعرفة الذي يعمل على ارتفاع دليل الفقر البشري. وقد أسهم الخلل وعدم التوافق بين سوق العمل ومخرجات التعليم في ضعف إنتاجية العمل واختلال هيكل الأجور وتفشي البطالة وتدهور الأجور الحقيقية للسكان مما يضعف من العوائد الاقتصادية والاجتماعية للتعليم[١].وتتناسب البطالة في العراق مع ارتفاع المستوى التعليمي لفئة الشباب بعمر١٥-٢٩سنةحيث تتزايد في التعليم الجامعي،فقد شكلت نسبة العاطلين عن العمل من حملة الشهادة الابتدائية ١٥,٤% من حملة الشهادة الابتدائية من مجموع العاطلين عن العمل في حين نسبة بطالة الشهادات الجامعية فما اعلا٣١,٦%[٢]. مما تنعكس تلك البطالة العالية في انخفاض الدخول الحقيقية للأفراد وعدم مشاركتهم في العملية الإنتاجية وبالتالي فقرهم.ويرتبط التسرب من التعليم بتدهور أوضاع التنمية البشرية وذلك لوجود علاقة عكسية بين معدل التسرب ومستوى الدخل[٣]،لذلك يمكن القول ان اغلب المتسربين من المدارس بسبب انخفاض دخل أسرهم واحتياج تلك الأسر الى أولادهم لإعالتهم ومساعدتهم في الجانب المعيشي. ومن ملاحظة الجدول(٤) ان نسبة التسرب في المدارس الابتدائية بلغت عام(٢٠٠٥-٢٠٠٦) نحو٢% بعد ان كانت ٤,٢% للعام الدراسي(١٩٩٩- ٢٠٠٠) وهذا يعود إلى خطة الدولة في زيادة عدد المدارس وزيادة مستوى التأهيل للمدرسين والمعلمين عبر إشراكهم في دورات داخل البلد وخارجه.وفي الوقت الذي ازدادت فيه معدات الالتحاق في كافة الاعمار بين ٢٠٠٧-٢٠١٢ تبدا حلات التسرب في المدرسة مبكرا بعمر ١٢ سنه للفتيان و٩ سنوات للفتيات.

جدول(٤)

نسب التسرب من الدراسة الابتدائية(سنوات مختلفة)

[١] - ندوه هلال جوده، تحليل وقياس اتجاهات الفقر في العراق،أطروحة دكتوراه،كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصره. ٢٠٠٦،ص١٧٨

[٢] - ا لعراق،وزارة التخطيط وبيت الحكمة ط١ ٢٠١٤ التقرير الوطني للتنمية البشرية ٢٠١٤،ص٤٨

[٣] - د.حسن لطيف،الإرهاب وآثاره في التنمية البشرية في العراق، ص٢٤١

نسب التسرب من الدراسة الابتدائية(لسنوات مختلفة)

السنة الدراسية	عدد التلاميذ المتسربين	نسبتهم إلى إجمالي التلاميذ
2000 -1999	131658	%4.2
2005 -2004	142653	%3,7
2006 -2005	110157	%2

	2012	2007
الأميون او الذين لم يكملوا لدراسة الابتدائية	0.40	34.0
اكملو الدراسة الابتدائية والدارسون في الثانوية	0.45	0.47
الحاصلون على شهادة الاعدادية او اكثر	0.15	0.16

المصدر: حيدر مجيد عبود الفتلاوي، دور السياسات المالية في معالجة مشكلة الفقر في العراق، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة،2009 ، ص111

ويلاحظ عند الجدول(٥) إن المستوى التعليمي الى السكان في سن العمل في العراق قد اخذ مستويات متقاربة بلغت للحاصلون على شهادة الاعداديه نحو ٠,١٦% عام ٢٠٠٧ انخفضت الى ٠,١٥ عام ٢٠١٢.

ج- الصحة والفقر

لقد ألقت العقوبات الاقتصادية على العراق خلال عقد التسعينات على تخلف الواقع الصحي وزيادة وفيات الأطفال وانتشار الأمراض ، وقلة المراكز الصحية والتي ان وجدت فان كمية الدواء فيها قليل لايفي بحاجة المجتمع العراقي الذي تسوده البطالة والفقر ومعاناة انخفاض الدخل الحقيقي خاصة لموظفي القطاع العام و الذي لايكفي لسد متطلبات الغذاء للأسرة العراقية. ومن ملاحظة الجدول (٦) نرى إن عدد الأطفال ناقصي الوزن بلغ عام ١٩٩١نحو ٩% ارتفع عام ١٩٩٧الى ٢٤,٧% بسبب الحصار الاقتصادي انخفض عام ٢٠٠٢ اذ بلغ ٩,٤ %بسبب اعتماد البطاقة التموينية ازداد عام ٢٠٠٦ ليصل١٥,٧ % وذلك بسبب الهجمات الإرهابية على مؤسسات الدولة وأعمال التخريب والقتل التي مارستها بحق المواطنين العراقيين.

ان البلدان الأكثر فقرا والأسر الأكثر فقرا ضمن البلدان تميل ان يكون لها مؤشرات تغذية أسوا من غيرها،وان هناك ثلاث محافظات جنوبية في العراق(المثنى،ذي قار،ميسان)،نجد إن لها أعلا معدلات إصابة من حيث(التقزم،والهزال،نقص الوزن)[١] وهذه المحافظات لديها أعلا معدلات الفقر تصل الى نحو(٤٨,٤ ،٣٦،٨ ،٣٨،٢) في عام ٢٠١٢.وقد ارتفع معدل توقع الحياة عند الولادة من ٦٨ سنة عام ٢٠٠٦ الى ٦٩ سنة عام ٢٠١١ . ومن العناصر الأساسية المعبرة عن رفاه وتقدم المجتمع هو بقاء الأطفال على قيد الحياة ، وقد

[١] - العراق،تقرير الفقر والاندماج والرفاهية.٢٠٠٧- ٢٠١٢ (وعد النفط والنمو الغير متحقق) ص٨٣

انخفض معدل وفيات الأطفال الرضع من ٣٧ إلى ٣٢ حالة وفاة لكل ١٠٠٠ ولادة حية، كما انخفض معدل وفيات الأطفال دون الخامسة من ٤٢ إلى ٣٨ حالة وفاة لكل ألف ولادة حية بين عامي ٢٠٠٧و ٢٠١١. وتشير النتائج الأولية للمسح الأخير إلى انخفاض اخر في تلك المعدلات[١].

جدول(٦)

نسبة الأطفال ناقصي الوزن في العراق الذين يقل أعمارهم عن خمس سنوات(91- 2008

السنوات	النسبة %
1991	9
1996	23.4
1997	24.7
1998	22.8
1999	21.3
2000	19.5
2002	9.4
2003	11.5
2004	11.7
2006	15.7
2008	9.1

١ المصدرالمصدر: الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات وبرنامج الأمم المتحدة"الأمن الغذائي والفئات الهشة في العراق". بغداد،2008ص72.

قياس نسب وفجوة الفقر في المحافظات العراقية:

قياس الفقر في العراق:

هناك عدة مؤشرات يمكن من خلالها قياس مستوى الفقر في العراق ويتم اعتماد مؤشرين هما[٢]:

ا-حجم الفقر(Head count index):

وهو المقياس الذي يمثل نسبة الأفراد الذين يقعون تحت مستوى الفقر،أي نسبة الأفراد الذين لايستطيعون تامين حاجاتهم الأساسية الغذائية وغير الغذائية وبعد ذلك تجري دراسة استقصائية تحدد نسبة السكان داخل الأسر المعيشية التي يكون استهلاكهم اودخلهم دون هذا الخط.

ب- فجوة الفقر(provety gap index)

ويستخرج من خلال(جمع الفروق بين إنفاق الفرد الحقيقي للفقراء وحد خط الفقر وقسمته على عدد السكان الكلي. وخلاصة قياس الفقر على مستوى العراق كما في الجدول (٧)والذي يتضح فيه إن فجوة الفقر هي٤,٥% وهي قريبة من حد الفقر وبالتالي إن أي موارد إضافية بسيطة يمكن أن تنشل الفقراء وتحسن أوضاعهم. في حين بلغ حجم الفقر ٢٢,٩% أي مابين ربع السكان وخمسهم يستهلك دون مستوى خط الفقر.

جدول(7)

قياس الفقر على مستوى العراق

قياس الفقر	المؤشر الوطني
حجم الفقر	%22.9
فجوة الفقر	%4.5

المصدروزارة التخطيط،الجهاز المركزي للاحصاءوتكنولوجيا المعلومات،تقرير خط الفقر وملامح الفقر في العراق،2009ص10

[١] - العراق ،التقرير الوطني للتنمية البشرية لعام ٢٠١٤،ص٢٢

[٢] - وزارة التخطيط،الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات،تقرير خط الفقر وملامح الفقر في العراق،٢٠٠٩،ص٩

و خط الفقر يعكس مستوى محددا للرفاه أي يستخدم كلفة الحاجات الأساسية التي يسود استخدامها دوليا وإقليميا ،أما على مستوى المحافظات العراقية فان نسبة الفقر متباينة بين الارتفاع والانخفاض انظر الجدول(٨) والذي يتضح فيه إن حجم الفقر وفجوة الفقر(عمقه) تزداد في محافظة المثنى وبابل وصلاح الدين اذ تبلغ(٤٩%، ٤١%، ٤٠%) على التوالي،في حين تقل نسبة الفقر عن ١٠% في المحافظات الشمالية تصل في اربيل إلى ٣%.والسبب في ذلك هو الحروب الطويلة للنظام السابق التي استنزف فيها اغلب الموارد المالية المتاحة للنفط وتسخيرها للجوانب العسكرية. ناهيك إن هذه الحروب ألقت بظلالها على العراقيين وإفقارهم حيث قلة فرص الاستثمار والتراكم الرأسمالي وتخلف خطط التنمية الاقتصادية وتدمير البنية التحتية للبلد، وضعف القطاع الخاص وتخلف دوره في الإنتاج والتشغيل بظل سيطرة القطاع العام على كل مرافق الدولة،اذ انخفض المستوى ألمعاشي بشكل كبير خلال الثمانينات ، ويصنف حوالي ٢٣% من المجموع الكلي لسكان العراق و٣٩% من سكان الأرياف على أنهم فقراء ،وتتراوح معدلات الفقر من ٥% في السليمانية إلى ٥٠% في المثنى[١]. جدول(٨)

معدل وفجوة الفقر في المحافظات العراقية

المصدر: وزارة التخطيط،الجهاز المركزي للاحصاءوتكنولوجيا المعلومات،تقرير خط الفقر وملامح الفقر في العراق،٢٠٠٩،ص١١.اللجنة الفنية الدائمة لسياسة الحد من الفقر،جمهورية العراق،مواجهة الفقر في العراق، الجزء الاول،تقدير تحليلي حول الظروف المعيشية للشعب العراقي،٢٠١٠، ص١٨.

ومراجعة للجدول (٨) نجد إن نسبة الفقر في العراق قد انخفضت عند\ عام ٢٠١٢ الى نحو ١٨,٩% في حين انخفضت فجوة الفقر في العراق لنفس العام الى نحو ٤,١% في حين بلغت في المثنى أعلى نسبة فقر ووصلت الى ٥٢,٥% لنفس العام.

ج- خط الفقر:

[١] - برنامج تجارة للتنمية الاقتصادية في الحافظات،الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية مصدر سابق،ص٤١

	2007		2012	
المحافظة	نسب الفقر	فجوة الفقر	نسب الفقر	فجوة الفقر
دهوك	9	2	5.8	0.9
نينوى	23	4	34.6	8.0
سليمانية	3	1	2.0	0.4
كركوك	11	1	9.1	1.7
اربيل	3	1	3.6	0.5
ديالى	34	7	20.5	4.0
الانبار	21	4	15.4	2.7
بغداد	13	2	12.0	2.0
بابل	41	9	14.5	2.6
كربلاء	37	7	12.4	2.0
واسط	36	19	26.1	6.5
صلاح الدين	40	1	16.6	3.1
النجف	25	1	10.8	1.7
القادسية	35	1	44.1	12.4
المثنى	49	14	52.5	14.4.
ذي قار	34	1	40.9	10.2
ميسان	27	1	42.3	11.8
بصره	34	1	14.9	2.8
العراق	23	5	18.9	4.1

لقد تم تثبيت خط الفقر الخاص بالغذاء على مستوى النفقات المطلوبة لتلبية الحد الأدنى من مقدار الغذاء بكمية٢٣٣٧(سعره حرارية) لكل شخصا يوميا او٥٠٤٧٣,٢٦ دينار عراقي في عام ٢٠١٢، وتشهد خطوط الفقر بالارتفاع بالنسبة الى بغداد وكردستان ،اما في المناطق الأخرى فهي متقاربة الجدول(١٠)وهناك توجه واضح باستخدام خط الفقر الرسمي والذي يسجل انخفاضا في معدل السكان الفقراء من ٢٢,٤% عام ٢٠٠٧ الى ١٩% في عام ٢٠١٢ وهو انحدار يمثل ٣,٥ نقطة مئوية،وقد انخفض حجم الفقر في المناطق الريفية بنسبة ٨ نقطة مئوية مقارنة بنسبة ٢،٥ نقطة مئوية في المناطق الحضرية. والسبب يعود الى الإعانات الغذائية العامة التي تقدم من خلال نظام التوزيع العام.انظر الجدول**(٩)**

جدول(9)

خطوط الفقر(دينار عراقي لكل شخص شهريا) 2007 -2012

السنوات	2007	2012
الفقر الخاص بالغذاء	35796.64	50473.26
الفقر في كردستان	101000.5	142410.7
الفقر في بغداد	82223.19	115934.7
الفقر في بقية مناطق العراق	72110.57	1016775.9
الفقر الوطني الرسمي	74822.98	105500.4

المصدر:التقرير الفقر والاندماج والرفاهية في العراق،2007- 2012 وعد النمو غير المتحقق ص40

٢. أسباب الفقر في العراق:

هناك عدة أسباب للفقر تختلف باختلاف الظروف والأوضاع الاقتصادية السائدة في العالم ومنها[١]:

١.الأزمات الاقتصادية التي انتابت العالم مثل أزمة الغذاء وأزمة الطاقة والأزمة المالية لعام ٢٠٠٨

٢. العولمة وانعكاساها في تركيز الثروة والتجارة بيد الدول المتقدمة التي تمتلك زمام الأمور في الاستثمار الأجنبي المباشر والذي تذهب ٨٠ %من عوائده إلى هذه الدول.

٣. الاحتباس الحراري وآثاره السلبية في التصحر والاعاصيروالجفاف

٤. الإرهاب ومحاربته قد أدى إلى استنزاف الموارد المادية وكذلك تدميره للبنى الاقتصادية التحتية، وكذلك خلق بيئة طاردة للاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر.

٥. النقص في المساعدات الدولية وقلة القروض للدول النامية

٦. ضعف إنتاجية القطاع الزراعي وزيادة حجم السكان فضلا عن الحروب والنزاعات الإقليمية والدولية.وهناك أسباب للفقر ترتبط اغلبها بواقع العراق ومعاناته من الحروب والسياسات التي انتهجتها الأنظمة السابقة وهي كالآتي[٢]:

١. انخفاض دخل الاسره مما ينعكس في عدم قدرتهم على الاستهلاك
٢. كبر حجم العائلة بالقياس إلى مواردها
٣. قلة توفر فرص العمل لأفراد العائلة(بطالة وبطالة مقنعة)
٤. الأمية وارتفاع مستوى التخلف والجهل لاسيما في الريف العراقي
٥. تدني المستوى الأمني بسبب الإرهاب وقلة الخدمات

في حين يرى آخرون أسباب الفقر في العالم العربي والعراق جزء منه يعود إلى عدة أسباب منها[٣]:

١. التقلبات والتراجع في أسعار النفط انعكست على دور الدولة في أدائها المجتمعي.
٢. التضخم وانخفاض القوة الشرائية بسبب السياسات النقدية المتبعة.
٣. تحول الأموال الى الجانب العسكري مما خلق قصور في الجانب الاستثماري الذي له مردودات جيدة في التشغيل وتوليد الدخول للقوى العاملة.
٤. العولمة وانفتاح العالم التكنولوجي مما قلل من فرص ألعماله الغير ماهرة.
٥. الزيادة في حجم السكان بما لايتناسب مع نمو اقتصادي يواكب فرص العمل والتشغيل.
٦. تحرير التجارة الخارجية والانفتاح على العالم في ظل عدم القدرة على المنافسة.

ثالثا:تطور علاقة الفقر بسوق العمل بين عامي ٢٠٠٧و ٢٠١٢

أ - البطالة في العراق(٢٠٠٧- ٢٠١٢):

---

[١] -، جامعة الدول العربية،المنظمة المنظمة العربية للتنمية الزراعية،مصدر سابق ص١٣

[٢] - جامعة الدول العربية،المنظمة المنظمة العربية للتنمية الزراعية،مصدر سابق ص٢٨

[٣] - سمير التنير، الفقر والفساد في العالم العربي،دار الساقي للنشر.ط١، بيروت،لبنان. ٢٠٠٩،ص٥١- ٥٦

تعد البطالة من اخطر المشاكل التي تواجه الاقتصاد العراقي،لما يرافق ذلك من نتائج اجتماعية واقتصادية خطيره تنعكس على بناء المجتمع لاسيما فئة الشباب فهي تسبب فقدان فرص أساسة في الحصول على الدخل. وما يترتب على ذلك في انخفاض المستوى المعيشي للأفراد ونمو عدد من يقعون تحت خط الفقر[١].وتعبر البطالة عن وجود قوى عاملة ترغب في العمل وبالأجر السائد لكن لاتحصل علية، وتتخذ البطالة في الدول المتخلفة صورا متعددة كالبطالة الظاهرة منها والمقنعة وتتمثل البطالة المقنعة في تبديد جهود العاملين في أعمال قليلة الإنتاجية وتظهر في القطاع الزراعي والباعة المتجولين وعمال الخدمة المنزلية. ويعود سبب هذه الظاهرة الى عدم كفاية رؤوس الأموال وتخلف طرائق الإنتاج،فضلا عن زيادة حجم السكان في الدول النامية،واجتماع قوى الفقر والمرض في دائرة مفرغة.

وفي العراق ان اغلب التشغيل في القطاع العام لتخلف القطاعات الإنتاجية الأخرى(زراعة-صناعة) وعدم قدرتها على النهوض في ظل الوضع الراهن.وهنالك عدة

أسباب للبطالة في العراق وخاصة بعد ٢٠٠٣ أهمها[٢]:

١. العمليات الإرهابية والتخريبية التي ادت إلى إعاقة إعادة الأعمار وذهاب أكثر التخصيصات المالية لمحاربة الإرهاب وتحقيق الأمن.
٢. سوء توزيع الموارد المالية على مختلف المناطق والمشاريع مما قل تشغيل الأيدي العاملة.
٣. خشية القطاعات الاقتصادية الأجنبية والعراقية من التوظيف بسبب غياب الأمن والاستقرار والخشية من ممارسة أساليب تؤدي إلى خسارة تلك التوظيفات
٤. تخلف التقنيات المتوفرة في العراق والمصاعب التي تواجه توفيرها واستخدامها مما يعيق عملية أعمار العراق وتلكؤ كبير في عودة المزيد من الكوادر العلمية والتقنية العراقية للعمل في مدن العراق.ون ملاحظة الجدول(١٠)نجد ان مستويات البطالة بلغت للأعوام ٢٠٠٣،٢٠٠٤ نحو ٢٨,١،٢٦،٨٠ وهي نسب عالية وذلك لعدم الاستقرار الأمني والسياسي وازدياد عمليات الإرهاب والتخريب التي استهدفت مؤسسات الدولة والمال العام وللمصانع ا العراقية، في حين تحسنت نسبة البطالة لعام ٢٠٠٨ وذلك للاستقرار الاقتصادي وتحسن سعر صرف العملة العراقية وتبني الحكومة برامج زيادة التشغيل والتعيينات التي وفرتها الدولة وتطوع الكثير من الأفراد في صفوف القوات المسلحة ومحاربة البطالة. ويمكن القول بان هنالك علاقة وثيقة بين الفقر والبطالة لكن هناك تقارير للبنك الدولي تشير الى إن انخفاض الأجور هو سبب الفقر لكن في اغلب الأحيان صعوبة الفصل

[١] وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي،بيت الحكمة، ٢٠٠٩التقرير الوطني لحال التنمية البشرية.٢٠٠٨. ص٤٤

[٢] - صباح رحيم مهدي الاسدي، مستقبل التنمية البشرية في ضوء مستجدات البيئة الاقتصادية في العراق،مصدر سابق،ص١٨٤

بينهما على مستوى الاقتصاد الكلي[١] .ويشار إن هنالك ارتباطات وثيقة بين البطالة والفقر تشل تحديا كبيرا للتنمية لاسيما ان أسباب البطالة تدور حول استغلال النفط وخصائص قوة العمل التي ترتفع فيها نسبة الشباب التي تفتقر إلى التدريب والتأهيل لزجها في سوق العمل،وان زيادة السكان وتخلي الدولة عن تعيين الخريجين الا بنسب معينه وسوء التخطيط التعليمي وتخلف ربط المؤسسات العلمية في سوق العمل وعدم أهلية القطاع الخاص على استيعاب القوة العاملة[٢] ، مما زاد من البطالة في تقدير بعض الأوساط إلى ٦٠% عام ٢٠٠٣. وان القطاع الخاص تفاقمت محنته بعد عم ٢٠٠٣ نتيجة لانعدام الأمن والاستقرار وسياسة حرية التجارة وتراخي مناخ الاستثمار وتدهور البنية التحتية بسبب الحروب مما اضعف من مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي[٣].

جدول(10)

معدل البطالة في العراق للمدة(2003- 2012) سنوات مختلفة

السنة	معدل البطالة %
2003	28.1
2004	26.80
2005	17.97
2006	17.50
2007	17.5
2008	15.34
2012	11.0

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي،الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات،أعوام مختلفة،التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2014، أبو ظبي الملاحق الإحصائية، ص 339

ومن الإجراءات التي تبنتها الحكومة في التصدي لمشكلة البطالة بين الشباب هي[٤]:

أ - الاعتماد على العقود الوقتية في تشغيل،وخاصة للشباب الخريجين وإعادة توزيع موظفي الوزارات الملغاة.

ب - سياسة التوسع في التوظيف التي تبنتها الدولة بعد عام ٢٠٠٥ وخاصة في الاجهزه الأمنية.

توفير فرص عمل وقتية ولساعات محدودة للحد من فقر الدخل،ومن هذه الفرص تشغيل العاطلين(حراسا او عمال تنظيف او صباغين للجسور

ب -خصائص سوق العمل(٢٠٠٧- ٢٠١٢):

١. الهيكل السكاني الفتي:

[١] - د.صابر بلول السياسات الاقتصادية الكلية ودورها في الحد من الفقر ،مجلة كلية العلوم السياسية.جامعة دمشق، المجلد (٢٥) ٢٠٠٩،ص٥٥٦

[٢] - د. حسن لطيف،الفقر في العراق مقاربة من منظور التنمية البشرية، بحوث اقتصادية عربية،العدد ٣٨، ٢٠٠٧،ص١٠٤

[٣] - جمهورية العراق،إستراتيجية تطور القطاع الخاص. ٢٠١٤- ٢٠٣٠، ٢٠١٤.ص٥٢

[٤] - العراق،وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي وبيت الحكمة ا ظ١، ٢٠١٤ التقرير الوطني للتنمية البشرية ٢٠١٤،ص٤٩

يرتبط سوق العمل بأعداد السكان ومستوى حالتهم الثقافية والاجتماعية وقدراتهم ومستوى تأهيلهم للعمل،اذ يقدر نفوس العراق بحوالي٣٢,٠٥مليون نسمة بمعدل نمو سكاني ٢,٣% كما في الجدول(١١) فقد ازداد عدد السكان للمدة ٢٠٠٥-٢٠١١ نحو ٢٧,٩١ مليون نسمة وتعزى هذه الزيادة إلى عودة اللاجئتين والمهجرين والملاحظ إن أغلبية سكان العراق هم من الشباب وحاليا ٦٤% من السكان لايتجاوز أعمارهم عن ٢٤ سنه و ذلك له آثار مهمة في أسواق العمالة لفترة طويلة[١].فليس ممكنا إيجاد تنمية حقيقية من دون الاعتماد على تنمية العنصر البشري،فالتنمية الاقتصادية كعملية تستهدف بناء القاعدة المادية للمجتمع من خلال إيجاد جهاز متقدم يستند إلى قوى آلية عالية التكنولوجيا،لذلك لابد من أعداد العنصر البشري كما ونوعا ليتمكن من التعامل بشكل كفوء مع هذه الأجهزة والمعدات ليحسن إدارتها ويرتقي إلى مستوى ممارسة تطويرها[٢].فالتحول المطلوب في الهيكل الاقتصادي لابد ان يقترن بتحول يماثله في هيكل التركيب السكاني من النواحي الثقافية والصحية والاجتماعية والمهنية بما يتلائم مع التغير الحاصل في الدول، وبالتالي تكون تنمية القوى العاملة عملية مركبة تستهدف الربط الكامل بين خطط وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية وخطط وبرامج العمالة بحيث تحقق على معدلات الإنتاجية،وبذلك يعني نجاح خطط التنمية مرتبط بتوفير القوى العاملة من الناحية الكمية والنوعية.

جدول(11)

أعداد السكان في العراق للمدة(2005- 2012)

السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	معدل النمو
أعداد السكان مليون نسمة	27.91	28.75	29.58	30.41	31.23	32.04	32.85	34.196	2.61

المصدر: برنامج تجارة للتنمية الاقتصادية في المحافظات،الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. تقرير تقييم الأوليات الاقتصادية الحالية والمتوقعة في العراق،2012،ص40.

ويشير المسح الاجتماعي والاقتصادي للاسره ٢٠٠٧- ٢٠١٢ ان ٩٠% من النساء العراقيات في سن العمل اللواتي لايشاركن في الأيدي العاملة و١٠%الباقيات يعملن بدوام جزئي، التحسن يظهر في تطور نسبة العمل بدوام كامل للرجال من ٥٤ %الى ٦٣%. وان مشاركة الشباب في القوى العاملة منخفضة وهناك ٤٠% من العراقيين تتراوح أعمارهم بين ١٥ سنة لم يلتحقوا بالمدرسة يعملون اويبحثون عن عمل،وان معدلات المشاركة في القوى العاملة حسب مستوى التعليم تتراوح بين ٢٥% للأفراد الأميين و ٦٦% لذوي التعليم العالي ونسب التوظف في الشباب تتراوح عام ٢٠٠٧ نحو٣٣% مقارنة مع ٣٥% عام ٢٠١٢[٣].

[١] -برنامج تجارة للتنمية الاقتصادية في الحافظات،الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، تقرير تقييم الأوليات الاقتصادية الحالية والمتوقعة في العراق،٢٠١٢،ص٤١

[٢] -- عبد ضمد الركابي، قوة العمل العربية أمام إمكانات التطور المادية،مجلة النفط والتنمية، العدد العاشر،السنة الرابعة،العراق،بغداد،١٩٧٨.ص٣٨

[٣] - العراق تقرير الفقر والاندماج والرفاهية، ٢٠٠٧-٢٠١٢،ص١٧٦

٢- محدودية العمل في القطاع الخاص(٢٠٠٧- ٢٠١٢):

يعد القطاع الخاص من القطاعات الاقتصادية الوطنية وله دور بارز في رفع معدلات التنمية البشرية فضلا عن مساهمته بتوفير السلع والخدمات للمواطنين والتقليل من البطالة عبر استيعابه للقوى العاملة العراقية. وكانت مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي مساهمة متواضعة ترتبط في ظروف هذا القطاع،فقد بلغت عام ٢٠٠٣ نحو ٢٥,٣ ارتفعت الى ٣٢,٨ عام ٢٠٠٥، بينما كا معدل التوظف بدوام كامل وجزئي لنفس السنوات نحو(٢١%—٢٦,٦%)،(٢٨%- ٣٢%) انظر الجدول(١٢). وان القطاع الخاص ينمو بنسبة ٦٠% من إجمالي فرص العمل في العراق قي عامي ٢٠٠٧و٢٠١٢ ومع ذلك لم يكن قادرا على خلق فرص عمل جديدة وعلى وفق احدث تقييم لمناخ الاستثمار(ICA) للعراق، ان للقطاع الخاص حضور محدد وحوافز توسعه غائبة تقريبا في الوقت الحاضر، ، والسبب في ذلك يرجع الى عقود السياسة الاقتصادية السابقة لفترة ماقبل ٢٠٠٣التي ربطت وبمنتهى الإحكام الاقتصاد العراقي بالدولة،وعلى الرغم من إمكانية إشراك القطاع الخاص في عراق مابعد النزاع هي كبيره فان القطاع الخاص في العراق مايزال منخفضا وغير مدعوم، وان اغلب شركات القطاع الخاص في العراق هي صغيره وغير رسمية تعمل أساسا في تجارة التجزئة وخدمات البناء والنقل،وكذلك في القطاعات الصناعية الخفيفة النسيجية والهندسية،وان من أهم العوامل التي تواجه القطاع الخاص وتساهم في ارتفاع تكاليف إنتاجه قياسا ببلدان المنطقة هي شحة الكهرباء والفساد وعدم الاستقرار الأمني[١]. وهذا الإهمال ينعكس على قدرة القطاع الخاص في زيادة حجم التشغيل للقوى العاملة وخفض البطالة في العراق فضلا عن عدم قدرته في تحريك القطاعات الأخرى وعدم إمكانيته في منافسة القطاع العام لتحقيق الأجود في الإنتاج،مما يجعل سوق العمل يعاني من الركود والرتابة.

جدول(12)

معدل مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي ومعدل التوظف للمدة(2003-2008)

السنوات	مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي %	معدل التوظيف دوام كامل%	معدل التوظيف % دوام جزئي
2003	25.3	21	28
2004	30,9	24	34.6
2005	32.8	26.6	32
2006	29.7	33.4	16
2007	30.9	33.4	14.6
2008	26.7	25	22

المصدرجمهورية العراق، إستراتيجية تطوير القطاع الخاص.2014-2030نيسان. 2014ص46.

٣- ارتفاع معدلات البطالة للخريجين(٢٠٠٧- ٢٠٠١٢)

[١] - المصدر نفسه،ص١٩١

إن العمل ليس مجرد حاجة اقتصادية لتامين متطلبات الحياة وإنما هو مصدر الثقة بالنفس وبناء الشخصية ويجعل الأفراد أكثر اندماجا وتوافق مع المجتمع ويبدو إن السياسات في المرحلة الراهنة لم تنجح في تحقيق الموائمة المثلى بين حق الإنسان في التعلم وحقه في فرص العمل والسبب يعود الى انعكاسات الحروب التي خاضها البلد على سوق العمل العراقي . ويلاحظ على سوق العمل العراقي ان القوى العاملة تتوزع على الأنشطة الاقتصادية المختلفة بشكل تعكس التشوه في الهيكل الاقتصادي لهذه القوى ومنذ فترة السبعينات من القرن الماضي وحتى عام ٢٠٠١ ان نسبة العاملين في القطاع الخدمي تنمو بشكل متزايد اذ وصلت الى٧٠% في نفس العام ، والسبب في ذلك يعود الى ان القطاع الخدمي جاذب للقوى العاملة بسبب ارتفاع أجوره،فضلا عن ارتفاع المعيشة الناجمة عن التضخم المصحوب بانخفاض القوة الشرائية للعملة العراقية والناجم عن الحصار الاقتصادي خلال فترة التسعينات،فضلا عن الهجرة من الريف إلى المدينة المصحوبة بالبحث عن أعمال ذات إنتاجية منخفضة التي لاحتاج مهارات او كفاء عالية اومستوى تعليمي مرتفع فضلاعن ضيق القطاع الصناعي ومحدوديته وعدم قدرته على امتصاص الأيدي ألعامله الفائضة مما حدا بالقوة العاملة التوجه نحو الأنشطة الخدمية[١].وقد عجز سوق العمل العراقي الموازنة مابين القوى العاملة المعروضة والقوى العاملة الفعلية المطلوبة مما فاقم من مشكلة البطالة المصاحبة للتضخم في إن واحد انعكست على سوء أحوال القوى العاملة العراقية واضطرار الكثير منهم للعمل في الخارج وتشير التقاريرالى إن انخفاض التشغيل في العراق تعود إلى انخفاض التشغيل للنساء البالغات والتي تصل إلى ١١% مقارنة مع ثلثي الرجال والى زيادة معدلات البطالة وإفرازات الوضع الأمني.فضلا عن عمليات التهجير التي وصلت ١،٦مليون شخص إلى مناطق آمنه في الداخل ومالايقل عن مليون شخص إلى الخارج خلال ألمده ٢٠٠٣- ٢٠٠٩[٢] الجدول(١٣).

جدول(13)

تشغيل الذكور والإناث(نسبة مئوية من قوة العمل) للعام 2010

	رجال	نساء
من قوة العمل		
عاملون	66	11
عاطلون	9	2
المجموع	75	13
خارج قوة العمل	25	87
المجموع الكلي	100	100

المصدر:البنك الدولي،جمهورية العراق،تقرير مواجهة الفقر في العراق،2010ص31

مما حدا بالدولة العراقية باتخاذ كثير من الإجراءات ووضع الخطط لمعالجة حال السوق العراقي والتوجه ومنها التوجه الى فلسفة اقتصاد السوق ومحاولة تطوير القطاع الخاص ، وقد اتخذت الحكومة العراقية بعد عام ٢٠٠٣ مجموعة من السياسات المالية والنقدية الغرض منها زيادة مستوى التشغيل للقوى ألعامله ورفع القدرة الشرائية للعملة العراقية مما ينعكس على رفع

[١] - حيدر مجيد عبود الفتلاوي،دور السياسات المالية في معالجة الفقر،أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد،جامعة الكوفه، ٢٠٠٩،ص٩٤

[٢] -البنك الدولي،جمهورية العراق،تقرير مواجهة الفقر في العراق،٢٠١٠،ص٢٢

مستوى الدخل الحقيقي للقوى العاملة في القطاع العام والخاص على حد سواء وزيادة فقرة الرواتب للعاملين في القطاع العام مما انعكس بالرفاهية عليهم وتقليل الفقر.

٤- ترهل القطاع العام:

وهو القطاع الحكومي الذي يخضع لسيطرة وتوجهات الدولة ويلتزم بالقوانين النافذة ويشمل جميع الموظفين في الوزارات الخدمية والقوات الأمنية والجيش،ويلتزم بقوانين العمل والتقاعد والضمان الاجتماعي، وفيه عدد كبير من العمال والأجراء والعقود المؤقتة، وكان الاقتصاد في الفترة ماقبل ٢٠٠٣ يدار من قبل القطاع العام لكن بعد ذلك تبنت الدولة فلسفة اقتصاد السوق وحرية العمل بعد رفع العقوبات الدولية وتبني سياسة الانفتاح الخارجي ، في السنوات الخمسة الماضية تم توليد٨٠% من الوظائف الجديدة من قبل القطاع العام وصلت عام ٢٠٠٧ الى٣٥% من إجمالي فرص العمل وصلت عام ٢٠١٢ إلى ما يقارب ٤٠%، وان هذه الوظائف نمت ليس في بغداد والشمال والجنوب ولكن بين القطاعات الاقتصادية الخدمية(المالية والتامين)[١] . في حين يعمل ٦٦% من العاملين الفقراء بعمر ١٠سنوات فأكثر في القطاع الخاص و٢٩% فقط منهم يعمل في القطاع الحكومي الذي ترتفع فيه معدلات الأجور مقارنة بالقطاع الخاص فضلا عن الامتيازات الأخرى كالتقاعد والضمان الاجتماعي ،ويعمل ٢٠% من الفقراء في النشاط الزراعي الذي شهد تراجعا خلال السنوات السابقة نتيجة لشحة المياه والملوحة وفقدان الأراضي الصالحة للزراعة أدى إلى انخفاض الإنتاج الزراعي الذي يوفر الغذاء فضلا عن عدم توفر خدمات الكهرباء وإنشاء صيانة شبكة الطرق الترابية المؤدية إلى القرى والمناطق الريفية وبلغت نسبة السكان الفقراء الذين يعيشون في مناطق فيها طرق غير معبدة نحو ٧١% مما أثر بشكل كبير على تسويق الإنتاج وإيصاله إلى الأسواق المحلية .

٥.انتشار ظاهرة البطالة المقنعة وبطالة الخريجين:

يمتاز سوق العمل العراقي بانتشار البطالة بين الشباب وخاصة الخريجين لترهل القطاع العام وعدم قدرته على استيعابهم مقابل ضعف وجمود القطاع الخاص الذي تعرض الى التهميش من قبل الأنظمة السابقة. علما ان نسبة البطالة العامة لعام ٢٠١٣ هي ١١% وان نسبة البطالة بين الذكور هي ٧% ونسبة البطالة في الإناث هي١٣% ونسبة الإناث بين العاطلين هي ٢٤% ونسبة الشباب العاطلين بين أعمار(١٥-٢٤) هي ١٨%[٢].

٦.نقص التشغيل:

وتعني قلة استغلال احد عناصر الإنتاج وهو العمل البشري(اليد العاملة)،وترجع خطورة هذه الظاهرة على الجانب الاجتماعي،فالعمل المنتج المجزي هو أهم الحقوق الإنسانية الأساسية،لان العمل وحده لايكفي وحده مالم يقترن بالإنتاجية وان يكون مجزيا للعامل ولأسرته ليعيش حياة كريمة[٣]. وتعد مشكلة التشغيل من الأوليات الوطنية لاسيما فئة الشباب والخريجين.

---

[١] - تقرير الفقر والرفاهية والاندماج،٢٠٠٧- ٢٠١٢، مرجع سابق،ص١٧٢

[٢] - صندوق النقد العربي التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠١٤، ابو ظبي، الملاحق الإحصائية،ص٣٥٣

[٣] - د.طارق فاروق ألحصري،ص١٣٤

وتشير التقارير ٢٥٠,٠٠٠ شخص يدخلون سوق العمل في الفترة(٢٠٠٧-٢٠١١) ويتوقع ان يرتفع في الفترة(٢٠١٢- ٢٠١٦) الى٢٩٠,٠٠٠ شخص.والجدول (١٤) يبين العمالة الناقصة بسبب انخفاض ساعات العمل(ساعات العمل اقل من ٣٥ ساعة في الأسبوع)ويتضح ان معدل العمالة الناقصة في الريف أكثر من المناطق الحضريةاذ بلغ (٤٢,٦٦%. ٢٠,٥٩%)وانخفاض معدل العمالة الناقصة عند عام ٢٠٠٨ اذ أصبح ٢٩,٨% بعد إن كان عام ٢٠٠٣ نحو٤٠,٢%. وهذا بسبب توجه الدولة في زيادات التوظيف وخاصة في القطاع العام وانتعاش القطاع الخاص بسبب تحسن القوة الشرائية للعملة والاستقرار النسبي في الأوضاع الاقتصادية على الأقل قبل فترة الأزمة العالمية عند عام ٢٠٠٨ وتأثيرها على إيرادات النفط العراقي. ومابين الفترة ٢٠٠٧- ٢٠١٢ أصبح الفقراء الذين يعملون في المناطق الحضرية متمركزين بشكل متزايد في قطاعات التجارة والبيع بالتجزئة نقل والتخزين،وان اهم تغيير بين عامي ٢٠٠٧ و٢٠١٢ بين الأسر الريفية هو الزيادة االكبيره في حصة فقراء الريف العاملين في وظائف غير معينة باجر بدلا من العمل في المزارع لحسابهم الخاص [١]،واصبحو يشكلون نحو ٤٧% عام ٢٠٠٧ انخفض الى ٣٠% عام ٢٠١٢.

جدول (14)

معدل العمالة الناقصة في العراق لعام (2003 – 2008)

التفاصيل	عام 2003			عام 2008		
	المناطق الحضرية	المناطق الريفية	المجموع	المناطق الحضرية	المناطق الريفية	المجموع
ذكور	15.7	36.3	23.5	19.15	30.62	23.97
اناث	14	29.2	19.4	28.17	78.68	56.1
المجموع	26.4	62.5	40.2	20.59	42.66	29.8

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات.مسح التشغيل والبطالة في العراق لعام 2008 ص42 ولعام 2003، ص21-25

٧.تضخم سوق العمل:

لقد استمر سوق العمل بالتضخم واصبح لايتنا سب مع الحاجة الفعلية للاقتصاد لذلك تزايدت معدلات البطالة في اغلب القطاعات فظهرت البطالة المقنعة،كذلك سادت حالات البطالة الموسمية لذلك توجهت اغلب الأيادي العاملة نحو القطاعات الهامشية البسيطة التي لا تخدم الاقتصاد،فقد تميز سوق العمل وحتى عام ٢٠٠٣ بظهور العمل الحر إضافة للعمالة الناقصة التي كان لها تأثير كبير على مستوى معيشة الأسر،وكان ذلك التضخم في القوى العاملة إلى تسريح أفراد الجيش السابق بعد ١٩٨٨ والتقائهم مع الأيدي العاملة التي تم تسريحا من القطاع الصناعي بسبب الحصار ة وعدم توفر مواد أولية، كل ذلك أدى إلى اختلال سوق العمل في العراق وعدم قدرته على الموازنة بين عرض القوى العاملة والحاجة الفعلية لها[٢].

٨- ضعف وجمود السوق :

[١] - تقرير الفقر والاندماج والرفاهية، ٢٠٠٧-٢٠١٢ مصدر سابق،ص١٩٨

[٢] - حيدر مجيد عبود الفتلاوي،دور السياسات المالية في معالجة الفقر مرجع سابق ص٩٥

يتسم سوق العمل العراقي بظاهرة الجمود أي ضعف الانتقال من عمل لآخر أفضل من حيث ظروف العمل والأجر أو التدريب وذلك لعدم تجانس عنصر العمل وغياب المنافسة التي تستند الى الكفاءة والمهارة،وهناك من يرى ان مناخ العمل الايجابي يؤمن بقيمة رأس المال البشري ويقر بأهمية الإبداع وابتكار العاملين وانعكاس ذلك على الاستجابة في تمكين العاملين وتزويدهم بالمهارات وإكسابهم الخبرات اللازمة لأداء الأعمال المنوطه بهم[١] .

٩- انتشار ظاهرة السوق الغير منظم:

وهو ظهور أسواق غير مرخصة قانونا ولا ينطبق عليها قوانين العمل النافذة وهنالك العديد منها في بغداد والمحافظات .وهذا يظهر في سوق العمل الزراعي والذي لايخضع إلى تشريعات التأمينات الاجتماعية،ولا يحظى بالاستقرار في العمل فضلا عما يعانيه من بطالة موسمية.[٢]

رابعا:ا- سبل فك الارتباط بين البطالة والفقر في العراق:

تمثل البطالة ظاهرة اقتصادية ملازمة لأغلب اقتصاديات العالم وخاصة الدول النامية منها تسبب بهدرا كبيرا للعمالة وتؤثر على التنمية الاقتصادية خاصة اذا كانت من بين الفئات العمرية الشابة لان الطاقة المهدوره أكثر كفاءة وقدرة على العمل، فضلا عن إن البطالة تسبب الفقر لان العاطلين ليس بإمكانهم تحقيق إضافة إلى الناتج الكي،وهناك صلات وثيقة في المسببات والنتائج بين البطالة وريعية الاقتصاد العراقي اذ يلاحظ إن الصناعة النفطية في العراق تعتمد على أنماط إنتاجية كثيفة رأس المال وموفرة للعمالة وتشير التقديرات الى ان ٦٠% من الناتج المحلي الإجمالي لايوظف إلا اقل من ١% من العمالة المتوفرة[٣].لقد تبنت الحكومة العراقية التوجه نحو اقتصاد السوق وعزز هذا التوجه بالأخذ بالإصلاحات الاقتصادية كجزء من متطلبات اتفاقية نادي باريس(٢٠٠٤) لخفض حجم الديون العراقية البالغة بحدود٣٦،٨ مليار دولار أي بنسبة٨٠% على ثلاث مراحل وقد تضمن تلك الإصلاحات مايلي[٤]:

١. تحقيق الاستقرار النقدي والسيطرة على معدلات التضخم
٢. إزالة التشوهات السعرية ورفع أسعار المشتقات النفطية

ولإزالة تأثيرات تلك الإصلاحات على الفقراء قامت قامت الحكومة العراقية بمساعدتهم من خلال تطبيق قانون شبكة الحماية عام ٢٠٠٦،وهناك من يرى ان اغلب الأدبيات الخاصة في الفقر ترى صعوبة فك الارتباط بين الفقر والبطالة لان العمل هو مصدر الدخل وهو المحدد الرئيسي للفقر،لكن توجه الدولة إلى إجراء تشريعات قانونية تتكفل موضوع حل مشكلة الفقر مثل تحسين مفردات البطاقة التموينية وزيادة مفرداتها وطرح درجات وظيفية للطلبة الخريجين وتطوير برامج العقود في التوظيف.يمكن له ان يخفف من شدة هذا الارتباط. ودعم القطاع الخاص وتطويره وتحسين سوق العمل ودعمه بالتشريعات التي تكفل تطوره واستيعابه للقوى العاملة العراقية. والأرصفة.

---

[١] - ارزوقي عباس حمد،كامل شكيرالوطيفي، تحليل واقع تمكين العاملين، بحث منشور في مجلة كلية الإدارة والاقتصاد .جامعة بابل، العدد.٢، لسنة ٢٠١٢،ص٩٩

[٢] - د طارق فاروق الحصري ، الاثار الاجتماعية لبرامج الإصلاح الاقتصادي،مصدر سابق،ص١٢٥

[٣] - وزارة التخطيط ،العراق،التقرير الوطني لحال التنمية البشرية لعام ٢٠٠٨،ص٤٥

[٤] - جمهورية العراق،وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي،اللجنة العليا لسياسة تخفيف الفقر.الإستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر الطبعة الأولى،٢٠٠٩،ص٧

وتشير بيانات المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق ٢٠٠٧ إلى ضعف الارتباط بين الفقر والبطالة ففي الوقت الذي كانت فيه نسبة الفقر ٣٩% في الريف و١٦% في الحضر ،وكانت البطالة في الريف ١١% وفي الحضر ١٢% مما يرجح ارتباط الفقر بانخفاض عائد العمل للعاملين الذين يمثلون ٨٩% من القوى العاملة في الريف الأمر الذي يعود إلى انخفاض الإنتاجية ،ويرتبط الفقر أيضا بارتفاع معدل الخصوبة والخصائص الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للريف أكثر من ارتباطه بالبطالة وهذا ما يؤشر انخفاض معدل المشاركة في النشاط الاقتصادي إذ أن ٥٧% من السكان في سن العمل هم خارج النشاط الاقتصادي آي لا يعملون ولا يبحثون عن عمل ،أما بالنسبة للنساء فان النسبة تبلغ نحو ٨٧% ، تشير مؤشرات الفقر أن معدل البطالة للأفراد البالغين عمر ١٥سنة فأكثر بين فئة الفقراء بلغ نحو ١٥%، وكانت نسبتها في الحضر أكثر من الريف إذ بلغت نحو ١٧,٤% ١٢,٨% على التعاقب، وكانت أكبر نسبة البطالة بين فئة الفقراء في محافظة ذي قار ٢٧,٦% في حين في محافظة اربيل لهذه الفئة ٣,١% [١]. إما في عام ٢٠١٢م فقد بلغ معدل البطالة للأفراد البالغين بعمر ١٥ سنة فأكثر بين فئة الفقراء ١٤,٥% ، في حين بلغ في الريف ١٠,٦% وفي الحضر بلغ نحو ١٨,٤% إما على مستوى المحافظات فقد بلغ معدل البطالة ٢٠,٥% في محافظة نينوى وهذا المعدل هو الأعلى من بين المحافظات ؛ بسبب سوء الوضع الأمني الذي انعكس على مزاولة الأنشطة الاقتصادية فيها. في حين سجلت محافظة السليمانية أدنى معدل للبطالةِ إذ بلغ نحو ٢,٧% من بين المحافظات انظر الجدول (١٥).

[١]-قصي عبد الفتاح رؤوف ،الآثار الاجتماعية والاقتصادية للفقر في العراق ، رسالة دبلوم.كلية الإدارة والاقتصاد جامعة بغداد،قسم الإحصاء ،٢٠١١،ص٤٨

جدول(15)

15: يبين معدلات البطالة لفئة الفقراء بحسب المحافظة في العراق للعامين 2012,2007

المحافظة / معدل	معدل البطالة لعام 2007 لفئة الفقراء			معدل البطالة لعام 2012 للفئة الفقراء		
	حضر	ريف	إجمالي	حضر	ريف	إجمالي
دهوك	5.7	12.1	9.6	8.2	3.4	5.9
نينوى	18.1	24.1	21.4	26.3	14.1	20.5
السليمانية	15.6	0.0	6.7	6.0	0.4	2.7
كركوك	10.9	4.0	7.5	6.4	1.1	3.3
اربيل	0.0	7.0	3.1	10.4	10.8	10.6
ديالى	29.0	22.6	24.7	16.2	11.6	13.3
الانبار	22.2	4.3	7.4	19.3	13.0	15.6
بغداد	18.0	12.7	17.6	20.8	4.9	16.3
بابل	23.9	3.7	8.5	10.4	3.5	5.2
كربلاء	13.2	14.7	13.7	9.6	20.2	13.5
واسط	17.8	7.2	10.9	18.2	13.7	16.0
صلاح الدين	6.4	4.5	4.9	10.2	8.3	8.9
النجف	12.0	11.9	12.0	25.5	3.3	12.6
القادسية	20.6	14.3	16.3	16.7	13.3	14.6
المثنى	22.0	18.3	19.2	10.8	10.3	10.5
ذي قار	27.9	27.4	27.6	15.7	14.9	15.3
ميسان	23.3	26.0	24.6	18.3	14.2	16.3
البصرة	12.2	19.8	13.7	15.6	5.9	13.3
العراق	17.4	12.8	15.0	18.4	10.6	14.5

المصدر :-قصي عبد الفتاح رؤوف ،الآثار الاجتماعية والاقتصادية للفقر في العراق،بحث مقدم إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد جامعة بغداد قسم الإحصاء ، رسالة دبلوم ،2011م،ص48.

- الجهاز المركزي للإحصاء نتائج تحليل الفقر في العراق بالاعتماد على نتائج المسح الاجتماعي الاقتصادي /2012م.

ب- برامج واستراتيجيات التخفيف من الفقر في العراق:

تقوم اغلب بلدان العالم بإتباع أساليب وإجراءات اقتصادية الغرض منها هو الحد من الفقر وذلك حسب طبيعة المشكلة والأمور المحيطة بها،ومنها من اتبع برامج تنموية مصحوبة بعدالة توزيع الدخل، انعكست بالإيجاب على تحسين حالة الفقراء،وقد قامت الدولة في العراق بمجموعة كبيره من البرامج وطورت القسم الآخر منها،خاصة بعد عام ٢٠٠٣ اذ ساهمت في دعم هذه الشريحة وإنصافها وفق تشريعات قانونية ورؤيا وطنية تعتمد الدقة والشفافية،لكن ذلك لم يطبق بشكل امثل بسبب الافتقار إلى البيانات الحقيقية عن الفقر والفقراء ومنها:

١. البطاقة التموينية:

وهو إجراء تم تطبيقه عام ١٩٩٠ بعد الحصار الاقتصادي وهي حتى اليوم تتحكم بالدرجة الأساس باستهلاك السلع الغذائية،وان حالة التضخم وارتفاع الأسعار ومحدودية دخول الأسر تمنع من الاستهلاك الكبير وتشير التقارير إلى انخفاض استهلاك البروتين الحيواني إلى ١٠% وتبلغ تخصيصات دعم البطاقة التموينية بجدود ٤٠٠٠ مليار دينار[١].

٢. شبكة الحماية الاجتماعية:

ان تطبيق مشروع شبكة الحماية هو استجابة لمتطلبات المرحلة الراهنة وقد صممت بموجب القانون ١٢٦لسنة ١٩٨٠ المعدل والغاية منها هو دعم

[١] - جامعة الدول العربية،المنظمة المنظمة العربية للتنمية الزراعية،مصدر سابق ص٤٢

العوائل العراقية الفقيرة ذات مستويات الدخل المنخفض،والتشجيع على العمل والتوظيف والحد من الحرمان والفقر،وكانت تخصيصات هذه الشبكة عام ٢٠٠٦ نحو ٥٠٠مليار دينار عراقي تم تخصيصها على شكل رواتب تصل إلى ١٠٠ ألف دينار للعوائل التي يصل عددها ستة أفراد.وفي بداية عام ٢٠٠٣ أعلنت الحكومة العراقية شمول الأسر التي لها معيلين عاطلين عن العمل في نظام الحماية الاجتماعية وتتحدد الحماية الاجتماعية اعتمادا على حجم الاسره وتزداد تبعا لحجم العائلة. وان هذا النظام قد تبنته الدولة العراقية عن طريق وزارة العمل والشؤون الاجتماعية وذلك من اجل إيجاد نظام اجتماعي متكامل لتوفير مستلزمات العيش الكريم.وقد برزت نقاط ضعف في تطبيقه شكلت عقبات أمام نجاح المشروع بسبب غياب التخطيط وعدم وجود دراسات عملية تشخص مواطن القوة والضعف ووضع المعالجات والحلول فضلا عن الإقبال الكثيف للمواطنين للاستفادة من الإعانة[١].ويتباين توزيع الفقراء بين الريف والحضر يتضح ان ثلثي السكان يسكنون في الحضر فأن نصف الفقراء يوجدون في الريف مما يكشف أن أوضاع الريف الاقتصادية والاجتماعية تعد بيئة مولدة للفقر، معدلات الفقراء في عام ٢٠٠٧م بلغ نحو ٢٢,٩% وفي الريف نحو ٣٩,٣% وفي الحضر نحو ١٦,١% في حين انخفضت معدلات الفقراء في عام ٢٠١٢م إلى نحو ١٨,٩% وفي الريف نحو ٣٠,٧ وفي الحضر بلغت نحو ١٣,٥% وهذا يعني زيادة عدد غير فقراء عما كانت عليه في عام ٢٠٠٧ م ،إلا أن الفقر يتركز في المناطق الريفية بشكل أكبر من المناطق الحضرية ،انظر الجدول(١٦)

جدول (16)

: يبين توزيع الفقراء وغير الفقراء بين الريف والحضر في العراق للعامين 2012,2007م

البيئة / الحالة الفقر	التوزيع الفقراء لعام 2007م			توزيع الفقراء لعام 2012م		
	حضر	الريف	إجمالي	حضر	الريف	إجمالي
غير الفقراء	%83.9	%60.7	%77.1	%86.5	%69.3	%81.1
الفقراء	%16.1	%39.3	%22.9	%13.5	%30.7	%18.9
إجمالي	%100	%100	%100	%100	%100	%100

المصدر بالاعتماد على:

- جمهورية العراق ،اللجنة العليا لسياسات التخفيف من الفقر،الإستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر ،2009 م ص7.

- اللجنة الفنية لسياسات التخفيف من الفقر في العراق ،النتائج العامة لقياس الفقر في العراق 2013م.

٣. برامج القروض للمشاريع الصغيرة:

تتجلى أهمية هذه القروض بظهور أنماط جديدة للعمل والتشغيل،ومن هذه الأنماط التشغيلية الجديد القروض الميسرة لإنشاء المشاريع الصغيرة والذي يعد من البرامج الاجتماعية والاقتصادية الهادفة تنمية ورفع العمل الذاتي لدى الشخص العاطل وللأفراد العاملين لحسابهم وبالتالي رفع

[١] - د.عبد الخالق دبي الجبوري، الاقتصاد العراقي وواقع التنمية البشرية في ظل التجولات الجديدة،مجلة كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بابل، العدد ١.السنة الخامسة، نيسان ٢٠١٣، ص٦٩

المستوى ألمعاشي ومن ثم اكتساب القدرة والمهارة فضلا عن الاستغلال الأمثل للموارد البشرية وتمكينها من العمل.

والمشاريع الصغيرة هي المشاريع التي تتميز بقلة تكاليفها الثابتة وخاصة رأس المال الإنتاجي والبنية التحتية وانخفاض حاجتها من القوى العاملة الماهرة والمواد الأولية المصنعة، فضلا عن اعتمادها تكنولوجيا بسيطة ومنافذ تسويقية ضيقة[١].وتتضمن قيام الدولة بمنح قروض لإقامة المشاريع الصغيرة لكي تساهم في التقليل من حدة الفقر وتقلل من حجم البطالة والتي بلغت في العراق عام ٢٠٠٨ نحو ١٥% حسب التقديرات الرسمية وتستطيع توفير دخل إضافي للأفراد لأنها تستخدم التقنيات الإنتاجية كثيفة العمل مما تقلل من حدة الفقر خاصة بالنسبة للخريجين في ظل انحسار فرص العمل في القطاع العام في الوقت الحاضر[٢]. وقد أطلق العراق في مطلع٢٠١٠ إستراتيجية التخفيف من الفقر تضمن سياسات النمو متعدد القطاعات وبرامج الإصلاح والتشريعات المناصرة للفقراء وذلك لخفض الفقر من٢٣% الى١٦ %وبحسب نتائج المسح الاجتماعي والاقتصادي للاسره في العراق انخفضت نسبة الفقر بين السكان إلى ١٩%.اذ تضمنت موازنة عام ٢٠١٢ عدة مشاريع منها بناء مجمعات سكنية للفقراء واطئة الكلفة وإزالة المدارس الطينية ودعم صندوق القروض الصغيرة للفقراء بمبلغ ٥-١٠مليون دينار ويشمل القرض الأرامل والمعوقين والمهجرين والمتضررين من العمليات الإرهابية وغيرهم وكذلك بناء مراكز الرعاية الصحية الأولية[٣].وكانت تهدف تلك الإستراتيجية الى[٤]:

١. زيادة الإنتاجية في القطاعات الاقتصادية
٢. مضاعفة الإنتاج النفطي
٣. تقليص معدلات البطالة إلى الثلث
٤. زيادة مساهمة القوى العاملة من النساء
٥. الحد من العمالة الناقصة في القطاع العام

وكانت الإصلاحات المالية التي انتهجتها لها نتائج ايجابية على مستوى الاقتصاد الكلي اذ ساهمت السياسات المالية والنقدية منذ عام ٢٠٠٤في حدوث تغيرات ايجابية باتجاه تحسن الدخول،فقد ساهمت السياسة النقدية في استقرار العملة وضبط معدلات التضخم في حين ساهمت السياسة المالية التوسعية في تحسن توزيع الدخل لصالح موظفي القطاع العام بعد تعرض دخولهم الحقيقية الى الانخفاض بسبب الحصار الاقتصادي وما تبعه من انهيار كبير في قيمة الدينار العراقي في التسعينات من القرن الماضي[٥].وتضمنت خطة التنمية

---

[١] - هوشيار معروف. تحليل الاقتصاد الإقليمي والحضري،ط١، دار صفاء للنشر، الأردن، عمان،٢٠٠٦،ص٢٨٩

[٢] - د ثامر عبد العالي كاظم ألشمري، المشروعات الصغيرة ودورها في الاقتصاد العراقي، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بابل،العدد٢، ٢٠١٢،ص٢٢٥

[٣] - وزارة التخطيط،تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١٤، بيت الحكمة،٢٠١٤،ص٥٢

[٤] - العراق،وزارة التخطيط،الإستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر،الطبعة الأولى،٢٠٠٩،ص٦

[٥] -- العراق،وزارة التخطيط،الإستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر،الطبعة الأولى،٢٠٠٩،ص٧

الوطنية للمدة ٢٠٠٧- ٢٠١٣ والمرتبطة في إصلاح سياسات سوق العمل الأهداف الآتية:[١]:

١. خفض معدل البطالة الى٦%.
٢. زيادة معدل المشاركة في النشاط الاقتصادي إلى ٦٠%
٣. تطوير فعاليات سوق العمل .
٤. زيادة إنتاجية القوى ألعامله.
٥. توفيرمناخات و بيئة عمل ملائمة.
٦. توسيع نطاق العمل المحمي

ويمكن ان نلمس اثر ذلك من خلال ملاحظة الجدول(١٧) الذي يبين إن نصف الفقراء في العراق عام ٢٠٠٧ كانوا من المحافظات بغداد. البصره،نينوى،بابل،ذي قار،اذ بلغت نسبة الفقراء في محافظة بغداد عام ٢٠٠٧ نحو ١٨% وبلغت نحو١٩% في عام ٢٠١٢. اما المحافظات الجنوبية ذي قار والقادسية وميسان فقد بلغت نسبة الفقراء فيها بحدود ١٠%،٧%،٦,٧% على التوالي أي تشكل مانسبته ربع الفقراء في العراق، وتشكل نسبة الفقراء في المحافظات الخمس أعلاه عام ٢٠١٢ مانسبته٥٨% من مجموع الفقراء في العراق مقارنة ب ٤٠% عام ٢٠٠٧[٢].

جدول(17)

معدلات حجم الفقر ألمناطقي على مستوى العراق(2007- 2012)

بقية المناطق		بغداد		كردستان		العراق	
2012	2007	2012	2007	2012	2007	2012	2007
0.23	**0.29**	**0.21**	**0.22**	**0.13**	**0.15**	**0.21**	0.25
0.21	**0.26**	**0.15**	**0.16**	**0.11**	**0.12**	**0.19**	0.22
0.22	0.27	0.18	0.19	0.12	0.14	0.20	0.24

المصدر:تقرير الفقر والاندماج والرفاهية 2007- 2012ص44الصف الأول الحد الأعلى والثاني الحد الأدنى والصف الثالث معدلات نسبة السكان.

الثالث معدلات نسبة السكان.

ولابد من الإشارة إن مجلس النواب العراقي الموقر قد اصدر تشريعات عديدة للحد من ظاهرة الفقر بين الأسر العراقية الفقيرة ومنها دعم طلاب الجامعات العراقية بمنحة دراسية تعينهم على إكمال دراستهم طبقت للأعوام ٢٠١٣ و ٢٠١٤ وكذلك دعم النازحين العراقيين جراء العمليات الإرهابية وتعويض المتضررين منهم.إضافة إلى قروض الإسكان والقروض الزراعية بأسعار فائدة مدعومة، انعكست في زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي في العراق بأكثر من ٥٠% بين عامي ٢٠٠٥ و ٢٠١٢ نتيجة مضاعفة معدلات

[١] - التقرير الوطني للتنمية البشرية ٢٠١٤العراق، الطبعة الأولى،٢٠١٤.ص٤٧

[٢] - تقرير الفقر والاندماج والرفاهية ،مصدر سابق،ص٤٤

إنتاج النفط وتصديره فضلا استقرار أسعاره عند معدلات مرتفعة عند المدة ٢٠٠٩ - ٢٠١٢ [١].

الاستنتاجات

١.يعد الفقر واحد من الظواهر المعقدة والتي تواجه عملية التنمية البشرية في العراق، وان أهم مسبباته ترتبط في زيادة حجم البطالة والعمالة الناقصة التي يواجها هذا البلد بسبب سنوات الحرب الطويلة التي ساهمت بتحويل موارده إلى الجوانب العسكرية التي أثقلت الميزانية العامة ودفعت به إلى المديونية الكبيرة في النظام السابق مما قلل من فرص الاستثمار وانخفاض الإنتاجية،

٢ إن معدلات الفقر سوف تنخفض في العراق بتحسن الحال وعودة الاستقرار الأمني للبلد الذي واجه اعنف حالات العنف والإرهاب في العالم خسر فيه الآلاف من أبناءه ألقت بظلالها على حال الأسر العراقية وغياب معيليها مما ساهم في إفقاره رغم وجود بعض المساعدات والإعانات من الدولة.

٣. إن الفقر ليس فردي وإنما اسري وهذا مرتبط بالتقاليد والأعراف الاجتماعية السائدة،نلاحظ أيضا ضعف مساهمة المرأة في العمل وهذا مرتهن بالتقاليد الاجتماعية وخاصة في الريف.

٤. ضعف مساهمة القطاع الخاص وضعفه في مساعدة الدولة في زيادة حجم التشغيل ويحتاج العديد من التشريعات والدعم من قبل الدولة.

٥.وجود بطالة عالية بين الشباب هم في سن العمل والعطاء لذلك نجد وفي غياب التنظيم وقلة فرص العمل إن اغلب السكان يتوجهون إلى سوق العمل الغير منظم والذي يفتقر إلى قوانين العمل والأجور.

٦. بالرغم من إجراء العديد من التعيينات في القطاع العام لكن هناك نسب من البطالة على الرغم من ان الدولة قد اعتمدت العديد من الإستراتيجيات لمكافحة الفقر والحد منها ،تمثلت في البطاقة التموينية وشبكات الحماية الاجتماعية والشروع ببناء العديد من الكليات والمعاهد والمدارس كما شرعت في بناء المستشفيات وتحسين الوضع الصحي للناس.

التوصيات:

١. إن تنويع الاقتصاد العراقي والابتعاد عن الارتكاز على النفط كمورد اقتصادي رئيسي وتطوير الزراعة والصناعة والارتقاء بخدمات المياه والصرف الصحي والمواصلات وتحسين البيئة كفيل بالحد من الفقر في العراق.

٢. يتطلب الاهتمام في سوق العمل وخلق الموازنة بين مخرجات التعليم بعد أعدادهم وتدريبهم وحصولهم على المؤهلات مع الطلب على العمل في السوق العراقي

٣. إنعاش الاستثمار ووضع سياسات مالية ونقدية كفيله بدعم الاقتصاد العراقي وامتصاص البطالة وزيادة حجم التشغيل للقوى العاملة العراقية بغية حصولهم على دخول حقيقية تحميهم من مشكلة الفقر.

٤، تبني الدولة العراقية إصدار تشريعات قانونية تحمي السكان من الفقر وتطوير البرامج الموجودة مما ينعكس على تخفيف حدة الفقر.

---

[١] - [١] - التقرير الوطني للتنمية البشرية ٢٠١٤العراق، الطبعة الأولى،٢٠١٤.ص٢٢

المصادر

١.د.احمد خليل الحسيني،الفقر والدولة،وزارة التعليم العالي والبحث العلمي،جامعة بابل،٢٠١٠.
٢.د.علي حنوش،العراق مشكلات الحاضر وخيارات المستقبل،دار الكنوز الأدبية للنشر،ط١، ,٢٠٠٠
٣.المعهد العربي للتخطيط،الكويت، الآلية النظرية لخط الفقر، ,١٩٩٠
٤.صباح رحيم مهدي الاسدي.مستقبل التنمية البشرية في ضوء مستجدات البيئة الاقتصادية في العراق.أطروحة دكتوراه،كلية الإدارة الاقتصاد،جامعة الكوفه.٢٠١٠.
٥. علي عبد القادر علي، المعهد العربي للتخطيط، الكويت،,٢٠٠٥
٦. عبد الرزاق الفارس،الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،الطبعة الاولى٢٠٠١.
٧. طارق فاروق ألحصري،الآثار الاجتماعية لبرامج الإصلاح الاقتصادي(البطالة- الفقر- التفاوت في توزيع الدخل)،المكتبة العصرية للنشر،٢٠٠٧.
٨. جامعة الدولة العربية،المنظمة العربية للتنمية الزراعية،دراسات اتجاهات ومؤشرات الفقر في الدول العربية،٢٠٠٩
١٠.برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،,١٩٩٨
١١. د.حسن لطيف كاظم الزبيدي،الفقر في العراق، مقاربة من منظور التنمية،بحوث اقتصادية عربية،العدد ٣٨،ربيع ٢٠٠٧.
١٢.عصام الخفاجي،الاقتصاد العراقي بعد الحرب مع إيران،مجلة الفكر الاستراتيجي العربي،بيروت، نيسان ,١٩٩٠
١٣. د.حسن لطيف كاظم الزبيدي، صادق جبر فخري، الإرهاب وآثاره في التنمية البشرية في العراق،مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية،النجف الاشرف،السنة التاسعة، العدد التاسع والعشرون.
١٤.وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي،بيت الحكمة، التقرير الوطني لحال التنمية البشرية لعام ٢٠٠٨، المطابع المركزية،الأردن،٢٠٠٩.
١٥. حميد مجيد عبود الفتلاوي،دور السياسات المالية في معالجة الفقر في العراق،أطروحة دكتوراه،كلية الإدارة والاقتصاد،جامعة الكوفه،,٢٠٠٩
١٦. ندوه هلال جوده، تحليل وقياس اتجاهات الفقر في العراق.أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد ،جامعة البصره،,٢٠٠٦
١٧.وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي،العراق،بيت الحكمة،ط١ ،التقرير الوطني للتنمية البشرية٢٠١٤، ,٢٠١٤
١٨.وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي،الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات،تقرير خط الفقر وملامح الفقر في العراق،,٢٠٠٩
١٩.سمير التنير،الفقر والفساد في العالم العربي، دار الساقي للنشر،ط١،بيروت،لبنان،٢٠٠٩.
٢٠. وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي،العراق،بيت الحكمة،ط١ ،التقرير الوطني للتنمية البشرية٢٠٠٨، ٢٠٠٩.
٢١. صابر بلول،السياسات الاقتصادية الكلية ودورها في الحد من الفقر،مجلة كلية العلوم السياسية،جامعة دمشق المجلد(٢٥).,٢٠٠٩

٢٢.جمهورية العراق،إستراتيجية تطور القطاع الخاص ٢٠١٤ــــ٢٠٣٠، ٢٠١٤,
٢٣. برنامج تجارة التنمية الاقتصادية في المحافظات،الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، تقرير تقييم الأوليات الاقتصادية الحالية والمتوقعة في العراق،٢٠١٢.
٢٤. عبد ضمد ألركابي،قوة العمل العربية أمام إمكانات التطور المادية،مجلة النفط والتنمية،العدد العاشر،السنة الرابعة،العراق،بغداد،١٩٧٨.
٢٥. وعد النمو والنمو الغير متحقق ، وزارة التخطيط،تقرير الفقر والاندماج والرفاهية،٢٠٠٧- ٢٠١٢.
٢٦. البنك الدولي،جمهورية العراق،تقرير مواجهة الفقر في العراق،,٢٠١٠
٢٧. جمهورية العراق،وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي،اللجنة العليا لسياسة تخفيف الفقر،الإستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر،الطبعة الأولى،٢٠٠٩.
٢٨. د عبد الخالق دبي الجبوري،الاقتصاد العراقي واقع التنمية البشرية في ظل التحولات الجديدة،مجلة كلية الإدارة والاقتصاد،جامعة بابل،العدد ١،السنة الخامسة، نيسان،٢٠١٣.
٢٩. هوشيار معروف،تحليل الاقتصاد الإقليمي والحضري،ط١، دار صفاء للنشر
،الأردن، عمان،٢٠٠٦.
٣٠.د.ثامر عبد العالي كاظم ألشمري، المشروعات الصغيرة ودورها في الاقتصاد العراقي،مجلة كلية الإدارة والاقتصاد،جامعة ،بابل،العدد،٢، ٢٠١٢,
٣١. د،حسين عمر، مبادئ المعرفة الاقتصادية،منشور ذات السلاسل، الطبعة الأولى،الكويت،١٩٨٩.
٣١. د .مدحت القريشي،تطور الفكر الاقتصادي،دار وائل للنشر والتوزيع،الأردن عمان،الطبعة الأولى،,٢٠٠٨
٣٢. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أبو ظبي لعام ٢٠١٤,
٣٣. قصي عبد الفتاح رؤوف ،الآثار الاجتماعية والاقتصادية للفقر في العراق ، رسالة دبلوم.كلية الإدارة والاقتصاد جامعة بغداد،قسم الإحصاء ،٢٠١١.
٣٤. ارزوقي عباس حمد،كامل شكيرالوطيفي، تحليل واقع تمكين العاملين، بحث منشور في مجلة كلية الإدارة والاقتصاد .جامعة بابل، العدد.٢، لسنة ٢٠١٢،